

د. زكي جمعة

المعرفة والبحث العلمي



د. زكي جمعة

المعرفة والبحث العلمي

دار الفارابي



الكتاب: المعرفة والبحث العلمي

المؤلف: د. زكي جمعة

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: ٣٠١٤٦١ (٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٥ (٠١)

ص.ب: ٣١٨١/١١ - الرمز البريدي: ١١٠٧ ٢١٣٠

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني ٢٠١٦

ISBN: 978-614-432-497-4

© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة الكترونياً عبر موقع الدار.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار.

المحتويات

المقدمة.....	٩
الفصل الأول: المعرفة والتفكير العلمي.....	١٣
أ - المعرفة، ماهيتها وأنواعها.....	١٥
ب - التفكير العلمي وأساسه.....	٢٤
ج - المعرفة العلمية ودور النظرية فيها.....	٣١
د- الموضوعية والمعرفة العلمية.....	٤٨
الفصل الثاني: البحث العلمي وأنواعه.....	٦١
أ - ما هو البحث العلمي؟ وما معناه؟.....	٦٣
ب- الإجابات حول البحث العلمي وتعدد أنواعه.....	٧٦
ج- تعدّد مناهج البحث العلمي.....	٩٩
الفصل الثالث: الموضوع والبحث في العلوم	
الإنسانية والاجتماعية.....	١١١
أ - بناء الموضوع وتحديدہ وتعيينه.....	١١٣

١٢٦.....	ب - الفرضية في البحث العلمي
١٣٧.....	ج- الإشكالية في البحث العلمي
١٥٣.....	الخاتمة
١٥٧.....	المراجع

المقدمة

يتبدل الواقع بتبدل وتطور المعرفة، المواكبة للحياة الإنسانية. ليس جديداً وجود علاقة بين الإنسان وما يبحث عنه أو فيه، وما يريد معرفته، إنها علاقة كانت ولا تزال منذ أن كان هذا الإنسان، ومنذ اللحظة التي انطلق فيها باحثاً عن المعرفة بالأشياء التي يراها ويلمسها ويحسها ويتخيلها.

لقد ثبت في كل مراحل التاريخ البشري، أنَّ الإنسان مهتم بالمعرفة، وبأبحث عنها. وأنَّ ذلك يعتبر قيمة إنسانية تميزه من غيره من المخلوقات، وتدحض ما قيل عن الوظيفة الفيزيولوجية للدماغ الإنساني فقط.

لقد كان الدماغ ولا يزال يعمل فيزيولوجياً ومرتفق ذلك مع عمل الوعي ولا ينفصل عنه.

يعتبر الموضوع، الطبيعي والإنساني جوهرًا بذاته، والذات هي جوهرٌ آخر، لكنهما غير منفصلين كلياً، بل إنهما متصلان عفويًا أحياناً، وقصدياً أحياناً أخرى، إذ لطالما كان الإنسان شريكاً للطبيعة

في تبدلها وتغيّرها وتطورها، ومؤثراً ومبدلاً فيها، وكذلك خائفاً منها، ولطالما كان للطبيعة تأثير في الإنسان وتطور حياته وتبدّلها وتغيّرها، ولطالما كان لها تأثير في ثقافته ومعرفته، إذ إنه يستمدّ منها الغذاء، وفيها يعيش الحياة. والإنساني يصنع في الطبيعي، فتكون العلاقة بين الذات الإنسانية والطبيعة علاقة تواصلية، تحمل قيمة إنسانية بالنظر إلى الفعل الإنساني.

عندما ننظر إلى الموضوع الطبيعي من زاوية العلوم الطبيعية أو ننظر إلى الموضوع الإنساني في حقل العلوم الإنسانية، فإن نظرنا ذلك منطلق من وجود علاقة بين الذات والموضوع لم تنقطع في أي من مراحل التاريخ الإنساني، لكنها كانت ولا تزال تتبدل وتتغيّر وتتطور. إنها تمر بمراحل الملاءمة والتكيف والاستيعاب ما يستدعي توسيع الأطر العقلية والأشكال المعرفية، من أجل فهم الموضوع الواقعي والإحاطة به، وبناء أشكال جديدة من العلاقة بين الذات والموضوع.

المعرفة سلسلة لا تنقطع، فهي نتاج تبصّر العقل وحركته. وبمقدار ما يتحرّك العقل ويشغل التفكير، تحصل المعرفة وتزداد وتتحصّن، والواقع بدوره لا يستعصي على البحث والباحث، إنما يمثّل بالنسبة إليه مستودعاً للمعرفة، ويتداخل الباحث والواقع،

الذات والموضوع وفق علاقة تبادلية تكيفية تقدم أوجهاً جديدة من المعرفة.

إن هذا الكتاب، يحاول مناقشة، أهمية المعرفة أو التفكير العلمي، ويذهب إلى نقاش مسألة الموضوعية وعلاقتها بالمعرفة العلمية، في محاولة لفهم كيفية اشتغال البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، استناداً إلى الفكر العلمي الحديث، الذي انطلق من الضرورة التي احتاجت في مواجهتها (المواجهة بين الفكر العلمي الحديث والفكر الديني منذ انطلاقة الفكر العلمي الحديث، أي منذ الثورة الفرنسية) إلى إبعاد الوعي الإنساني، إلى إيجاد انفصام إنساني، بين إنسان موضوع للعلم وإنسان يبحث فيه، جعل الإنسان الأول موضوع العلم شيئاً جامداً، الإنسان الفرد والإنسان الجماعة حتى يتمكّن الإنسان الآخر من درسه. الثاني جعله بلا وعي، وكان عليه أن ينطلق من واقع أنه يمتلك دماغاً فيزيولوجياً وظيفياً يتحرك من خلاله في البحث. إنه ضرب الإنساني بالإنساني، وتحويله إلى أشياء مخصوصة، لأناس مخصوصين، علماء منجمين، يفرطون في الفرض والقطع والحكم، باسم العلم الإنساني الاجتماعي، الذي لم يمتلك مشروعيته إلى الآن.

زكي جمعة

الفصل الأول

المعرفة والتفكير العلمي

أ - المعرفة، ماهيتها وأنواعها

تدلُّ كلمة معرفة على الوعي الناتج من نظر العقل في الأشياء والأشخاص والأفكار والنظريات والمعتقدات، والأمور الطبيعية، وبذلك فهي تعني جملة المفاهيم والأحكام والآراء التي ينتجها الناس في دورة حياتهم واختباراتهم اليومية، منذ بدء الحياة الإنسانية، ونشوء المجتمع الإنساني، وقد ساهم في ظهور المعرفة، التجليات الاجتماعية وتطورها في سياق العيش الفردي والجمعي.

وقد لعبت هذه التجليات دوراً مكثفاً في إنتاج المعرفة بأنواعها خصوصاً منها الإدراكية ومعرفة الـ«نحن» والـ«أنتم»، إضافة إلى المعرفة الثقافية والدينية والسياسية والعلمية المتصلة بعلوم الطبيعة (طب وكيمياء، وفلك، ورياضيات... الخ) وعلوم الإنسان (أدب، واجتماع، وتاريخ وإعلام... الخ). يفيد ذلك في فهم ومعرفة أنَّ المفاهيم الأساسية للعلوم في معظمها وبعض الأصول العلمية، تشتقُّ مباشرة من التجربة الاجتماعية التي عاشها الإنسان منذ البدء. ففي نظره إلى الحياة وكيفية عيشها وممارسته للأخلاقيات

والمحظورات الخلقية، وفهمه لما هو مقدس ومدنس، أخذت المعرفة لديه تترتب وفقاً لمنظومة إدراكية متغيرة ونامية باستمرار. «إن وجود المجموعات الاجتماعية وتمايزها وتسلسلها، هي التي أوحى للإنسان أفكار الجنس والنوع، وبصورة أعم النظام المنطقي والتنسيقي»^(١).

وجاء في القرآن الكريم (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا)^(٢). تلك التراتبية التنسيقية أو النظام التنسيقي الاجتماعي، القائم على الانقسام الجنسي، الذي يتوزع الأدوار الاجتماعية ضمن الأنساق المجتمعية، الشعوب والقبائل، إضافة إلى التعارف الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي. تمثل كل التجربة الإنسانية منذ البدء، وهي التي أعطت الإنسان القدرة على التعرف والمعرفة من خلال هذه المنظومة القائمة، أوحى له بالتمييز، وعرفته الانقسام الجنسي والتمييز بين الجنسين، ووظيفة كل منهما في الحياة. أدرك الإنسان وظيفته ودوره، فردياً وجماعياً، وأحس اتجاه الفرد واتجاه جماعته، عشيرته أو شعبه، وأخذت

(١) و. بودون وف. بوريكو - المعجم النقدي لعلم الاجتماع - ترجمة د. سليم حداد،

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٧

ص ٥٢٩.

(٢) القرآن الكريم، سورة الحجرات، آية ١٣.

بذلك المعرفة الإنسانية تترتب وفقاً لمنظومته الإدراكية الآخذة في النمو والتطور.

يتقرر عن ذلك القول بأن المعرفة الناجمة عن التجربة البشرية، ارتبطت بشكل وثيق بالإحساس والإدراك، فكانت تحدث ولا تزال إما بالاستدلال والاستقراء والاختبار وإما بالاستنباط.

تنقسم المعرفة إلى قسمين رئيسيين:

الأول المعرفة القبلية، والثاني المعرفة العلمية.

الفكرة التي ننطلق منها هنا في قولنا هذا، تركز على ما نواجهه من أفعال وردّات فعل يقوم بها الإنسان منذ اللحظة الأولى لولادته إلى لحظة مماته.

تلك الأفعال تعبر بشكل واضح عن امتلاكه للقبليات المعرفية التي تمكنه أولاً من التعبير عن دهشته حيال مسائل متعددة، وثانياً تعجبه حيال مسائل أخرى، فتثير الدهشة والتعجب لديه تساؤلات شتى تنقله إلى حقل البحث والتنقيب للوصول إلى الإدراك والمعرفة، وينتقل تدريجاً إلى المعرفة العلمية، التي تأتي من خلال الاستقراء والاستدلال والتجربة والاستنتاج وفق الأصول والقواعد العلمية.

كان الإنسان ولا يزال باحثاً يفتش عن معاني الحياة ودلالاتها،

يراكم اكتشافاته، ويزيد من معارفه، لتزيد عنده نسبة الحقائق، فينتقل من المعرفة القبلية ومن خلالها إلى عقل الأشياء وفهمها، إلى المعرفة العلمية التراكمية^(١).

المعرفة في اللغة، هي التصدر، مصدر عرفته، أعرفه، وتقال للإدراك المسبوق بالعدم، ولثاني الإدراكين، إذا تخللها عدم، ولإدراك الجزئي، ولإدراك البسيط، كما في العلم يقال لحصول صورة الشيء عند العقل.

وتقال المعرفة فيما يدرك آثاره، وإن لم تدرك ذاته، والعلم لا يقال إلا فيما تدرك ذاته.

وتقال المعرفة فيما لا يعرف إلا كونه موجوداً فقط، والعلم أصله أن يقال فيما يعرف وجوده وجنسه وكيفيته. والمعرفة تقال فيما يتوصل إليه، يتفكر ويتدبر، والعلم يقال في ذلك وفي غيره^(٢).

أنواع المعرفة

تتميز أنواع المعرفة فيما بينها وفق سمات ومرتكزات هي:

(١) راجع كتابنا: جمعة، زكي، مركبات التفكير ومناهج البحث العلمي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٥م.

(٢) راجع: معجم الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي. تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات ذوي القربى، إيران قم ١٠٩٤هـ.

١ - المعرفة الإدراكية: وهي تحصل للعالم الخارجي، بوصفها واقعة اجتماعية تفترض أولاً الإدراك الجماعي للميادين وللأزمة حيث يقع العالم. إن الفعل الاجتماعي الناتج من الجماعات، هو في أصله فعل أفراد، يحصل في أزمة وأمكنة، مليئة بالعقبات والتعارضات والمسارات، المحتاجة إلى كفاح فردي وجماعي للسيطرة عليها، وتجاوزها أو التحكم فيها... الخ.

فيتبع ذلك فعل الوعي والإدراك، وبالتالي فإن العمليات الإدراكية سواء منها الفردية أو الجماعية تضبطها في مجملها عوامل جماعية توحى بها.

إذا ذهبنا إلى القول، أن فرداً ما، لديه إدراك فردي، مخصوص، بعيد أو منعزل عن الجماعة وعالمها، في ميادين وأزمة، يمكن أن يكون عاجزاً عن اكتشاف نفسه، وسوف يكون عند حدود الجنون أو أقله القلق النفسي الذي يمكن أن يؤدي إلى المرض، فإن ذلك يتيح لنا القول، بأن الوعي والإدراك في حقل الجماعة والتشارك معها في صوغ هذا الوعي، يفيد في فهم ووعي الذات الفردية والجماعية، التي تعيش في الأزمة والأمكنة الاجتماعية.

٢ - معرفة الغير: الـ«نحن» والـ«أنتم»: لا يمكن تخيل أي إطار اجتماعي، أو دورة حياة مجتمعية، لا يحدث فيها هذا النوع من المعرفة، فهي في الأصل، منشأ الواقع المجتمعي عينه، لكنها

غالباً ما تكون مضمرة أكثر منها معلنة وصريحة، وفي الوقت عينه فهي تتميز بالكثافة المتبادلة. وتمتلك أهمية ومزايا تفيد في تحديد السلوكات والكلمات والمواقف والرغبات والاتصال والانقطاع والتفريق والجمع في كل الأطر الاجتماعية.

٣ - معرفة الحس السليم: وهي مرتبطة بدورة الحياة اليومية، وتتأصل وتتجذر في معرفة الـ«نحن» والـ«أنتم»، والعالم الخارجي الذي تدور فيه العلاقات والتعارف والاتصال والاندماج، بوساطة الحواس الإنسانية الفردية والجماعية. وهي معرفة تنمو وترتقي مع الأجيال، وتنزع إلى التعلق بالعادات والتقاليد، التي عاشتها الأجيال السابقة، وتمارسها الحاضرة. إن الذين سبق لهم أن عاشوا في مجتمعاتهم، وخلفهم آخرون، تواصلوا معهم ونقلوا إليهم معارفهم، وعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم وثقافتهم، ودعوهم إلى الحس السليم، من خلال معرفة وفهم وممارسة الثقافة والعادات والتقاليد والأعراف.

٤ - المعرفة التقنية: هي معرفة لها ميزتها المرتبطة بالنزعة إلى السيطرة.

ربما أمكن القول إن أنواع المعرفة السابقة تحمل أيضاً نزعة للسيطرة، في ناحية ما، ولكن ميزة المعرفة التقنية أنها تنزع إلى

السيطرة بقوة التقنية، على العالم واستغلاله؛ ومن يمتلك التقنية
الأفعل والأقوى والأمضى إلى جانب الثروة يسيطر.

سعت المجتمعات البشرية منذ القدم إلى إنتاج تقنياتها التي
تستطيع بوساطتها إخضاع ما حولها، والتحكم فيها، ثم قهر الغير
من الشعوب والأمم، فكانت تتسابق في إنتاجها وتنافس، حتى
أصبح العالم اليوم. تقنياً بامتياز تتحكم فيه التقنيات بحياة الأفراد
والمجتمعات، ولم تعد السيطرة مقتصرة على الاحتلال العسكري، أو
على الثروات، أو على الأسواق، بل من خلال الوسائط التي حُمِلت
للناس وأخذت تشدهم وتتحكم في دورة حياتهم وعلاقاتهم وميولهم
ورغباتهم...الخ.

٥ - المعرفة السياسية: هنا ينبغي التنبيه إلى أن هذه المعرفة
ناجمة عن وعي للعقل الاجتماعي، فطرياً وعملياً، منبثق من صراع
ومواجهة اجتماعية متعددة الرهانات. وبهذا فهي معرفة منحازة تماماً،
يكون فيها رجال السياسة أقوى من أي أشخاص غيرهم سواء رجال
العلم أو رجال الثقافة، أو رجال الدين...الخ.

يمكن رصد المعرفة السياسية بوجه خاص في الأفعال،
النزاعات، والصراعات، حيث تقترن المعرفة السياسية لنجاح
الممارسين لها بالمعرفة الضرورية لتخطي العقبات، ولاكتناص
الفرص المناسبة، وبالتالي فإن المعرفة السياسية تشكل صورة

لاندماج وتعاون وانصهار عدة أنواع من المعارف الإدراكية، الـ«نحن»
والـ«أنتم»، الحس السليم، والمعرفة التقنية.

٦ - المعرفة العلمية: تنطلق هذه المعرفة من أطر علمية هي
في جوهرها حصيلة نتائج سابقة، تزعم أنها فوق الالتباس والتشكيك
والنقد والنقض، لكنها في حقيقتها تمتلك أو تتمتع باستقلال نسبي،
وتحتل الخطأ مثلما تحتل الصواب.

إن النقاش في هذه النقطة لا نستطيع أن نوجزه هنا إلا بطريقة
غير متقنة نسبياً؛ ففي كل معرفة تتدخل النزعات والآراء والأفكار
والمعاملات الاجتماعية، تدخلاً قوياً، قدر ما تكون المعرفة متطورة
وقادرة. فهي معرفة تتقدم أساساً بوساطة منطقي داخلي متأثر بتلك
النزعات والمعاملات. سواء كنا نتحدث عن المعرفة العلمية في إطار
العلوم الطبيعية أو نتحدث عنها في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية.
إنَّ التجربة والاختبار اللذين يمارسان في العلوم الطبيعية، هما
في جوهرهما عملان إنسانيان، شيمة إنسانيتان، وبالتالي فهما يعانيان
تأثير الإنسان بكل ما يحمل فيهما.

كذلك، فإن أي علم وعمل علمي يحتاج إلى إطار مرجعي،
مثلما يحتاج إلى التجربة والاختبار. هذان ثنائيان متلازمان في
العلم، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنَّ المرجعية الاجتماعية، بكلِّ

مضامينها، تدخل في المعرفة العلمية وتؤثر فيها، ثم إن ما ينتج من الاختبارات والتجارب، يحتاج إلى تعميم وتعليم وتعلم، مثلما احتاجت إلى بيئة لإنتاجها، وكل ذلك يحدث في دائرة المجتمع وليس خارجه.

٧ - المعرفة الفلسفية: تتميز هذه المعرفة بكونها فردية تتبلور في مذاهب حاسمة، وهذا تعبير عن أزمته. في العصور السابقة كانت المعرفة الفلسفية تهيمن على كل معرفة أخرى، وحديثاً رغم انفصال العلوم عن الفلسفة، وظهورها بمظاهر مستقلة، لا تزال المعرفة الفلسفية تهيمن، إذ لا يمكن لأي علم من العلوم الاستغناء عنها، أو عما يعرف بعلم «الأصول».

ب - التفكير العلمي وأساسه

منذ لحظاته الأولى، يبدأ الإنسان بالبحث والتفكير ومحاولات التحكم، في استخدام حواسه وعقله، وتلك ماهية لا يمكن تجاوزها؛ معها يبدأ الفحص والنظر والتفكير.

يمثل جسد الإنسان (الفرد، الجماعة)، وعاء عقله، وعقله هو معنى عمله ومعرفته، فالعلم متلازم مع العقل، كأنهما أصل وفرع، وكلما أتيح للعقل أن ينشغل، توسعت المدارك، وازداد العلم. معنى ذلك أن امتلاك العقل من قبل الإنسان إفادة في القدرة على التفكير والفهم. المسألة هنا تتعلق بكيفية استخدام العقل في تطوير التفكير، والتعلم وإنتاج العلم. ذلك يعني استخدامه برؤية وبصيرة، لدى العامة والخاصة من الناس.

ما يميز الخاصة من العلماء في الميادين كافة، أنهم يشتغلون استناداً إلى نهج علمي يعلمونه أو يتعلمونه، فيما الخاصة يستخدمون المنهج العلمي والمنطق ببداهة، دون إدراك منهم لذلك.

المهم في هذه النقطة أن هناك تفكيراً، وطرائق بحث وتعلم وفهم، إما بداهة وإما عن طريق العلم أو بوساطة العلم، أو أنها علمية.

ينبغي التفكير العلمي على اعتبار أن العلم حالة وجدانية أو نفسية، في العقل الحي، والجسد الحي، منها تنطلق خطوات العلم، من عقل الحي الممّلك اتجاهات متعدّدة ومتنوعة ومتكاثرة، وتنطلق من عقول متعددة باتجاهات متنوعة. هنا تنبّه، يفيد إلى أن الوصول إلى التفكير العلمي غير ممكن دون الالتفات إلى المؤثرات النفسية التي تنتج من التجربة الحياتية، وتؤثر في منطق التفكير وعلميته. إذ لطالما كان الإنسان يميل إلى تصديق ما يرغب أن يكون صحيحاً، بما يؤاتي مصالحه وقناعاته، ويرفض ما يمكن أن يخالف تلك المصالح والقناعات، ثم إن الأفكار التي يتحمّلها، ومصادرها الحياتية، وما راكمه من تجربة وخبرة، تترك آثارها على أفكاره، هنا دلالة أساسية ومهمة. إن كل التجربة التي يعيشها الإنسان (الفرد، الجماعة) تعكس نفسها على عمليات التفكير، فلا تعود المسألة هنا متفرّدة أو مستقلة. إن عمليات التفكير العلمي مثلما التفكير العادي لا ينفكّ ملازماً للتجربة الحياتية، ومنبثقاً منها. هذا ما يدعو إلى أهمية كيف يمكن لنا في البحث العلمي أن نأخذ في الاعتبار ما سبق من تجارب وأفكار ونستند إليها بدلاً من

التخلي عنها. ذلك ليس ربطاً بتاريخ البحث والعلم والتفكير، بل سبيلاً فعالاً إلى تطور البحث والتفكير. إنّ المعرفة والتفكير ليسا سلسلة متناسقة دوماً، إنما مسيرة نحو الحقيقة، وهي أفق دائم الاتساع للبدائل والتمتمات.

يشير هذا الكلام جملة أسئلة حول القطع المنهجي في البحث العلمي والنظرية.

قبل الإجابة عن تلك الأسئلة، أو عرضها والإجابة عنها، نستمر في الحديث عن التفكير العلمي، إذ تقوم أسسه على مجموعة من النقاط:

١ - الملاحظة الحسية: فهي تعتبر أساساً في المعرفة والإدراك، تثير الفحص والبحث والتدقيق، هي في الأساس بداهة، يقوم بها الإنسان في كل وقت، تبدأ من لحظة ولادته، وهي في المسار العلمي، أساس للمعرفة، لتنتقل بعدها في الخطوات العلمية اللاحقة، للوصول إلى النتائج. إنّ تقريرنا القيام بالبحث حول كذا وكذا وتحديدنا لموضوع بحثنا، ناجم عمّا لفتنا من خلال ملاحظتنا الحسية الأولية. إنها نقطة البدء بالبحث وأساسه.

٢ - الموضوعية: ويعني ذلك النظر إلى الأمور، والوقائع والأشياء والكلمات، انطلاقاً من موضوعها، بلا انحياز أو تعصب أو تكيّف، إنه نظر إلى الموضوع بما هو، أو بما نراه ونفهمه منه،

دون الالتفاف إلى ما يمكن أن يكون مخالفاً أو موافقاً لأفكارنا ومشاعرنا ومصالحنا، وتلك مسألة نسبية غير إطلاقية.

إنَّ ما يمكن أن يشكل هفوة كبيرة في عمليات التفكير والبحث العلمي، هي تلك الآراء والمواقف المسبقة لدينا، والتي تشكل قوالب فكرية ولفظية، تبعد الباحث عن الموضوعية، وتأخذه باتجاه متصلب في عمله.

تمثل الموضوعية في التفكير والبحث، رغبة في الحياد، وهو حياد نسبي، لا يمكنه أن يبعد الرغبات والمواقف المسبقة لدى الباحث بشكل كامل، ولكن يمكنه أن يحدَّ من تأثيرهما.

إنَّ ادَّعاء الموضوعية، وباسمها يجري الإدماج بين الموضوع والذات، ويعتمد المدعي إلى إسقاط ذاتيته على الموضوع، وإلحاق ذاته به، مضافاً الشرعية العلمية على عمله، باسم الموضوعية المدَّعاة. إن هذه الخدعة تطال إرادة الحقيقة العلمية نفسها، بما هي ادَّعاء حصري بامتلاك الحقيقة، ثم إنَّ الاتجاه نحو الموضوعية، بما يعنيه من مفارقة للرغبات والمواقف والآراء الخاصة ومرجعياتها، يضعنا أمام قسمة بين ما هو علم وما هو خارج العلم، بتعبير ميشال فوكو^(١)، وهذا يعني إضعاف قوة البحث العلمي وإضعاف قوة العلم

(١) ميشال فوكو، فيلسوف فرنسي (١٩٢٦-١٩٢٤) تأثر بالبنويون ودرس

وحلَّل تاريخ الجنون في كتاب «تاريخ الجنون» وعالج مواضيع مثل =

وإضعاف الوجود الإنساني، إذ لا بحث علمياً خارج حقل الوجود الإنساني، وحقل هذا الوجود هو خارج العلم، فلا علم بلا خارجه أو خارج حقله، وبذلك فإن القسمة تلك تعني نزوعاً نحو التسلط على حقل العلم والبحث العلمي من خلال رؤية الموضوعية أو ادعائها. ربما يكون في هذا الكلام بعض إجابة عن تساؤلات يمكن أن تثار في مسألة القطع المنهجي. لكن ذلك لا يعني أن ما قلناه هو ضد الموضوعية.

إن ممارسة العلم ترتبط بحقيقة الوجود الإنساني، وكل كلام غير ذلك هو مجافٍ للحقيقة، وإن ممارسة العلم انطلاقاً من رؤية تنتج أساساً من مقارنة الواقع، وملامسته؛ إنها خلاصة من خلاصات التجربة الاجتماعية التي تُعاش، وهي ترتبط بأسس الفهم، فهي نتاج عمليات ذهنية تمارس فهم الواقع، وهذا الفهم لا يمكن أن يحدث إلا باستخدام الحواس المستند إلى لغة.

٣ - الإلمام بأسس المنطق والمنهج العلمي والقدرة على الاستنتاج والاستقراء، وكذلك على التمييز بين المغالطات الناتجة

= الإجرام والعقوبات والممارسات الاجتماعية داخل السجون، وضع مصطلح «أركيولوجيا المعرفة».

من عمليات التليل المتعددة. فللباحث أن يعمد إلى استبعاد المعلومات التي تكون غير صحيحة، أو غير موثوق بها وفق تقديره (أين الموضوعية هنا؟) ويمكن لها أن تؤثر في عمليات البحث تأثيراً سلبياً، يؤدي في معظم الأحيان إلى الوقوع في الخطأ. (إنها مسألة الاستنساية).

٤ - أخذ المعطيات والنتائج العلمية السابقة بالحسبان، وهذا يفيد بأن عملية استبعاد المعلومات الخاطئة، لا تعني استبعاد ما توصل إليه العلماء من قبل، إن ما توصل إليه هؤلاء يمثل تراكمًا علميًا يستفاد منه ويبنى عليه.

٥ - يمكن الإفادة من تحويل الكيف إلى كم، في كثير من الأحيان، وتحليل هذا الكم وتأويله؛ فالعلم في معظم عمله يعبر عن الظواهر بلغة الأرقام. إلا أن العلوم تختلف فيما بينها، من حيث قابليتها للتحويل إلى أرقام، فالفلسفة وعلم النفس مثلاً، غير الفيزياء والرياضيات، التي تقوم أساساً وقديماً على الرقم، بينما أخذت الفلسفة وأخواتها حديثاً باستخدامه.

٦ - التعميم: يذهب البعض إلى تعميم النتائج التي توصلوا إليها باعتبارها نتائج حاسمة وشاملة، سواء في علوم الطبيعة أو في العلوم الإنسانية، وهذا خطأ فادح، إذ إن النتائج ليست حقائق

جوهرية، ولا هي مطلقة، وإنما تتمتع بالنسبية، وهي وجه من أوجه الحقيقة ويمكن لعالم مجدّد أن يكشف في بحث له عن وجه آخر من أوجه الحقيقة.

وهكذا، فإن الظواهر التي نبحث عنها في العلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، ينتجها الإنسان. إن سمة البشر والمجتمعات البشرية أنهم في حراك مستمر، وبالتالي ينتجون ظواهر متلاحقة، يعدّلون في ظواهر قائمة ويزيدون عليها، يُعْمَلُ ذلك في تبديل وتطوير وتغيير المجتمعات، وفي تقدّمها، لذا فإن ما يمكن التوصل إليه من نتائج تبقى نسبية ومتواترة.

ج - المعرفة العلمية ودور النظرية فيها

المعرفة هي فاعلية بشرية، وبناء منهجي، تحدث من خلال حوار بين الذات والموضوع، في حدوثها تغني الذات، وبهذا فإن المعرفة ليست شيئاً ناجزاً، بل هي نتيجة جهد عقلي تفكري حوارى وفق آليات الاستقراء والاستدلال والتجريب والبرهنة.

فالمعرفة الإنسانية من حيث هي كذلك، معرفة ممكنة، ومتكاملة، وليست مستحيلة، فهي تحمل في طياتها القدرات الإنسانية التي مكنتها منها، مثل الربط والتحليل والكشف والتأويل والتفكيك والتنسيق... الخ.

بشكل عام تبدأ المعرفة من سؤال من نوع ماذا؟ أو لماذا؟ كأن نسأل لماذا حدث كذا ولا يحدث كذا؟

تذهب الاتجاهات والمدارس المعرفية إلى القول بأن الإنسان يسلك في سبيل الحصول على المعرفة، إما سبيل الاستقراء وإما سبيل الاستنباط؛ فعلوم الرياضيات والمنطق في طبيعتها وطبيعة موضوعها تمثل المعرفة الاستنباطية. إذ ينطلق الإنسان

أو العقل الإنساني من تعريفات يكون قد توصل إليها عن طريق الحدس والمنطق فيما العلوم الطبيعية والفيزياء والعلوم الإنسانية والاجتماعية هي في طبيعتها وموضوعها تمثل المعرفة الاستقرائية. إذ ينطلق العقل من تعريفات يكون قد وصل إليها عن طريق التكرار المنتظم والمتابعة في الوقائع والأحداث الطبيعية والإنسانية، وبذلك فإن علوم الطبيعة والإنسان لا تتضمن سوى الاستقراء والمعرفة الاستقرائية وهي تشتغل وفق المنهج الاستقرائي، فيما علوم الرياضيات والمنطق تشتغل وفق المنهج الاستنباطي ولا يوجد غيرهما.

إذا كان الأمر على هذه الحال فمن أين يأتي تعدّد المناهج؟

هذه المعضلة علمية ولّدها امتلاك البشر لنمطين من المعرفة، التي تولد منها تعدّد وجهات النظر والمعرفة الفكرية، ما يضعنا أمام سؤال: أي من السبيلين يصح اعتماده؟ أو أيّ منهما الأصح؟.

يمكن أن نتوقف هنا عند مقولة أنّ كل معرفة هي خاطئة أمام الأخرى، وتقع خارج المعرفة المطلوبة. على هذا الأساس تكون المعضلة العلمية مستحيلة الحل، وهي تعبّر عن نفسها في محاولات منهجية مستمرة تأخذ على عاتقها مهمة نقد المعرفة الاستقرائية والدعوة إلى المعرفة الاستنباطية في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مع أنّ هذه العلوم في طبيعتها

وموضوعها هي استقرائية، فهل تنجح المحاولة في تقديم البديل للمنهج الاستقرائي؟

حتى الآن، يمكن أن نقول، لا يمكن ذلك، لأنّ ما ينتج من نقد المعرفة الاستقرائية لا يعد أكثر من انتقال إلى المعرفة الاستقرائية نفسها، التي تتطوّر وتتنوّع وتتعدّد وتصبح أكثر مناعة من خلال ما توجهه بدورها إلى المعرفة الاستنباطية. بمعنى آخر، ما يُقال عنه في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية إنه منهج استنباطي، لا يمثّل في الواقع أكثر من نقد للمنهج الاستقرائي بوساطة الاستنباط، الذي يتّخذ أشكالاً متعددة مثل المنهج التجريبي والمنهج العقلاني والمنهج الوظيفي والمنهج الكمي والمنهج الكيفي... الخ.

السؤال هنا، هل أنّ نقد المنهج الاستقرائي هو الذي ينتج تعدد المناهج في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية؟ وأنّ النقد هو خارج المنهج المستهدف، أم داخله؟ هل أمكن إلغاء الاستقراء؟ أم أنه بقي واستمر؟ ولماذا استمر؟ أو ما جدوى النقد في هذه الحال؟ تسللت فكرة تعدّد المناهج من أبواب مختلفة، إلى حقول المعرفة، حتى بات يقال إن لكلّ علم منهجه، بل مناهجه ومنهجيّاته الخاصة والمتناسبة وطبيعة البحث، وهناك من يقول إنّ لكلّ ميدان

من ميادين العلم عينه منهجاً خاصاً أو عدة مناهج خاصة ومنهجيات متناسبة. وغالباً ما يجري إعداد الطلاب إعداداً شاقاً تحت اسم التأهيل المنهجي، وأصبحت المعرفة المنهجية تحتل مكانة أرفع وأقصى من المعرفة نفسها، وباتت كل معرفة مرفوضة في المنهج العلمي المعاصر، ما لم تكن قد وجدت من خلال الضوابط المنهجية التي يضعها، وهنا ضرب من ضروب إلغاء الذات وحركة الفكر لدى الباحث في البحث العلمي، ويقال بهذا يصبح الباحث محايداً، تلك فكرة، جرى العمل عليها في مجال العلوم الطبيعية والطبية، من خلال تشكيل فرق بحثية، تعمل بشكل جماعي، ما يستبعد ذاتية العالم أو الباحث.

كذلك فقد تسللت هذه المسألة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية بما فيها الآداب والفلسفة والإعلام والتوثيق... الخ. سنتحدث أكثر حول تعدد المناهج لاحقاً في الفصل الخاص بذلك.

ثم أصبحت المعرفة الكمية هي المعرفة المثلى، واحتلت مكانة مقدسة علمياً وعملياً؛ وأصبحنا أمام سيادة الرقم؟ حتى باتت العلوم وميادينها مستعدة للتخلي عن المستوى الوصفي للظواهر والوقائع، تمثل وسائل المشاهدة ووسائط التواصل الاجتماعي نموذجاً لانتفاء الفواصل، واكتشاف ظواهر جديدة ذات صيغة

كمية. وذلك بشكل تقني أخذ يتطور تدريجاً. السؤال هنا، ما الذي يمثله الرقم؟ ونحن نعلم أنّ كل رقم مجرد لا يمكن أن يمثل شيئاً ما لم يكن هوية أي مصحوباً بكلام أو أفكار أو تحليل... الخ. وبهذا نكون أمام معرفة من نوع آخر أو معارف أخرى، إذ لا يمكن إنتاج المعرفة من زاوية أو وجهة واحدة.

بهذه المعرفة أعلن الإنسان سيادته على العالم، وبها أخذ يتسلطن على سائر الموجودات، فقد عمد إلى استخدام قدراته العقلية وما يمتلك من إمكانيات حسية ونفسية للملاحظة والاستقراء والقياس، من أجل فهم كثير من الظواهر ومعرفة كيفية السيطرة عليها وتسخيرها.

هنا نكون أمام العقل مرة أخرى، إذ إن استبعاده لم يكن ممكناً؛ فكل العمليات العلمية والمعرفية لا يمكن لها أن تكون في حال غياب العقل أو تغييبه. هذه مسألة حيوية في مجال المعرفة والعلم.

يلعب العقل الدور الأساس في التوجّه نحو إنتاج المعرفة والانطلاق البحثي، ولا يمكن تخطّي ذلك؛ فكل معرفة لا بدّ وأن ترتكز على نظر وتجربة، نبدأ بالسؤال أو التساؤل، ثم ننتقل إلى بلورة وجهة نظر ونخوض تجربة البحث، تلك حوارات بين

الذات وذاتها وبين الذات والموضوع. وبذلك فإن للنظرية دوراً في المعرفة وإنتاجها.

ما النظرية؟ وما التجربة؟

١ - النظرية: هي الأفكار التي تتبلور في إطار مفاهيمي في العقل، ما بعد فعل النظر والمشاهدة، إنها إطار ما بعد النظر، الذي يحمل تفسيرات وأفكاراً تحتمل خطر الترشيح المفرط للباحث، وتدفعه إلى الابتعاد عن الواقع أحياناً، وهذا ما يفسر بالقول، إن هناك تعارضاً بين النظرية والممارسة.

كذلك لا تكون النظرية تفسيرية دائماً، وإنما يمكن أن يكون لها منحى تأويلي، بمعنى أنها تنتقل من مرحلة الفهم إلى مرحلة ممارسة عمليات الفهم، كشكل من أشكال الصعود.

يرتدي مفهوم النظرية في العلوم الإنسانية والاجتماعية معانٍ متعددة وربما أكثر تنوعاً منها في العلوم الطبيعية؛ ففي الوقت الذي اتجهت العلوم الطبيعية نوعاً ما إلى الاستغناء عن النظر والمشاهدة المباشرة ولجأت إلى الرياضيات في اصطناع مشاهدات جديدة، ولم يعد العلم الرياضي مجرد أداة تفسير كمّي فقط، بل أصبح أداة صوغ لمشاهدات اختبارية جديدة، يقيمها العالم أو الباحث في المختبر أو العمل في شروط رياضية مسيطر عليها، بقيت

العلوم الإنسانية والاجتماعية تعتمد بشكل أساسي على المشاهدة المباشرة للوقائع الإنسانية^(١).

غالباً ما يميل العلماء في علوم الإنسان والاجتماع إلى استعمال النظرية كمرادف لكلمات مثل المنهجية، والأفكار الموجهة، وتحليل المفاهيم، والتفسيرات اللاحقة، والتعميمات التجريبية، والاشتقاق، والتقنين، والنظرية (بالمعنى الضيق للكلمة).

إن استعمالاً للمفهوم (بالمعنى الضيق للكلمة) أي لمجموعة من المقترحات التي تشكّل نظاماً، لا يعفي مفهوم النظرية من امتلاكه مجموعة من المقترحات أو الأحكام ما بعد النظرية المتعلقة باللغة الواجب استعمالها لمعالجة الحقائق الاجتماعية. أي إنها ليست مقترحات حول الحقيقة الاجتماعية، وإنما حول النظريات الخاصة بالحقيقة الاجتماعية.

ثمة كلام حول مفهوم النظرية المستخدم في العلوم الاجتماعية (بالمعنى الواسع للكلمة)، باعتبارها مجموعة من النماذج الإدراكية، التي يمكننا تسميتها بالنماذج التصنيفية، بما أنها تستند غالباً إلى تصنيف، مثل التعارض بين الجماعة والمجتمع،

(١) منيمنة، د. جميل، المنهج المعاصر، مجلة الفكر العربي، العدد ٥٥، السنة العاشرة،

كانون الثاني وشباط ١٩٨٩، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص ٩٨.

وهناك نماذج تصنيف تحت عنوان النماذج القياسية. في هذه الحال يوحي «المنظر» أنَّ مجموعة من الظواهر الاجتماعية المحصورة إلى حد ما ولكنها عديدة، يمكن أن تعتبر وكأنها خاضعة لأليات مشابهة لتلك التي تميّز إما أنواعاً أخرى من الظواهر الاجتماعية وإما ظواهر ترتبط بغير علم الاجتماع.

وهناك مجموعة ثالثة يمكن تصنيفها تحت عنوان النماذج الشكلية، وبخلاف النوعين السابقين، تتضمن النماذج الشكلية مؤشرات نحوية أكثر مما هي دلالية، على الطريقة التي تبنى بها نظريات علم الاجتماع (بالمعنى الضيق للكلمة)، أو أن تقاد بها التحليلات المتعلقة بهذا النوع أو ذاك من الظواهر الاجتماعية. في أغلب الأحيان، ثمة ممارسات في البحث نجد أساسها في نماذج شكلية ضمنية. وهكذا فإن جزءاً مهماً من علم الاجتماع التجريبي يكون غرضه إقامة النفوذ النسبي لمجموعة من المتغيرات التفسيرية (موصوفة بأنها مستقلة) على مجموعة من المتغيرات المطلوب تفسيرها (موصوفة بأنها تابعة)، وأن يلجأ الباحث إلى تحليل متعدد التنوع، وإلى تحليل للتراجع ذي المعادلات المضاعفة، وإلى تحليل الصلات أو أية أداة إحصائية أخرى، فإنه يستعمل بذلك نموذجاً شكلياً ضمناً.

مثلاً في العلوم الطبيعية تظهر النظرية في العلوم الاجتماعية

كانها وهبت حيوية كبرى أو جموداً كبيراً حسب وجهة النظر التي تنتمي إليها أو تتبناها وباعتبارها تشكل الإطار الثقافي للطلاب والباحثين الثانويين.

إن السبب الرئيسي لهذا الجمود يتمثل في أمور ثلاثة:

أولاً: من الممكن بصورة دائمة تقريباً ترميم نظرية مبنية في إطار نموذج بطريقة تسمح لها بتفهم الملاحظات التي تبدو للوهلة الأولى متلائمة بصعوبة معها.

ثانياً: ينبغي لكي يجري التخلي عن نموذج أن يتوافر نموذج أكثر إقناعاً أو إفادة، وإلا يجد الباحث نفسه في وضع مرتبك: إن عدم وجود نموذج يرشده، يفقد نشاطه وجهته، ويصبح من المستحيل التقرير بشأن الملاحظات التي يقتضي الشروع فيها.

ثالثاً: إن التخلي عن نموذج معين يكون بصورة عامة مكلفاً اجتماعياً بالنسبة إلى الباحث، لذلك تعتبر النماذج نوعاً من الحراس ذي الوجهين، ولكونها لا غنى عنها للبحث، يميل الباحثون إلى إعطائها فعالية وشمولاً مغالى فيهما. لذلك يمكنها في كثير من الأحيان أن تلعب دوراً خطيراً مثلما قلنا بداية، وهو الإفراط في التوجيه والترشيد للباحث، كما أنها يمكن أن تلعب دوراً كابحاً.

إن مفهوم النظرية مثلما هو مستعمل في علم الاجتماع يتضمن

حقائق من الأفضل تسميتها نماذج من جهة أولى، ونظريات بالمعنى الضيق للكلمة من جهة أخرى^(١).

هذه النقاط التي عرضناها تشكل عناصر أولية للمنهج العلمي الموضوعي الحديث، فما مدى ملاءمتها مع الأبحاث الاجتماعية؟ لماذا نطرح هذا السؤال؟

أولاً: لأننا نفضل النظر بداية إلى هذه النقاط في لحاظ نتائجها وليس في لحاظ منطلقاتها، لأنّ مثل هذه النظرية، تؤمن لنا فهم حقيقة هذه النقاط، من حيث دقائقها العملية قبل الغوص في أصولها الفلسفية العامة، الذي يحيلنا إلى تاريخ النظريات الفلسفية.

ثانياً: لأنّ هذه النقاط تندفع من حيث ديناميتها الذاتية إلى اقتحام ميادين مختلفة، إذ ما ينطبق في مدار العلوم البحتة لا بُدّ من أن ينطبق على وقائع العلوم الإنسانية والاجتماعية.

إنّ سؤالاً في الأساس نطرحه إلى أي حد تختلف النظريات في العلوم الاجتماعية والإنسانية عن النظريات المقترحة من قبل علوم الطبيعة! إلى أي حد تكون قابلة للتحقق؟ إن مسألة التطابق لا بدّ منها وإلا اختل مبدأ العلة الكافية الذي ينطلق منه النظام المعرفي الحديث، أو تستند إليه نظرية المعرفة الموضوعية.

(١) راجع: ر. بودون، وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة د. سليم حداد. م. س. ص ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨.

ذلك أنَّ هذه العلة لا بدَّ من أن تعطي، وبالتالي على العقل الحديث أن يحسب كل شيء، وبهذا المعنى، من الضروري للإنسان الذي يحسب وقائع الطبيعة من أن يحسب علاقاته ووضعيته حياته الاجتماعية، المسألة هنا ليست شكلية، إنما أمام مدارين:

الأول: مدار الطبيعة.

الثاني: مدار الوجود الإنساني.

الطبيعة مقابل المجتمع - الفرد.

(الوجود الإنساني) - (الوجود المقابل).

فإذا أن تعمم السببية وتنفذ من مدار الطبيعة إلى مدار الوجود الإنساني، وإما يكون مبدأ العلة الكافية ناقصاً، وهو لا يستطيع أن يكون ناقصاً، لأنه من حيث ذاته، ضروري وشامل.

ما نريد التركيز عليه هنا، أو الإشارة إليه أكثر، هو أنَّ الفكر الاجتماعي الحديث ليس ثمرة محاولة إبداعية للنفاذ إلى المدار الإنساني من قبل الفكر الموضوعي، بل إنه نوع من التقليد والمحاكاة لأساليب العلوم البحتة. وهذا التقليد هو الذي يصبغه بالدونية، ولن يستطيع التخلص منها أبداً.

بالنسبة لنا هذا الأمر بالغ الأهمية، إنه يستدعي منهجاً يستند إلى التواصل بين الإنساني والمعطى الطبيعي العام. هذا التواصل يجعل العلوم الإنسانية والاجتماعية، علوماً تستند إلى التاريخ،

والتاريخ لا يبدأ بالوعي، بل من المعطى الفيزيولوجي الطبيعي: تطور الدماغ.

هكذا نعود إلى رؤية داروين المؤسس الفعلي للحدثة ونظريته، الإنسان حلقة من سلسلة طبيعية تتطور في الزمان (البعد الطبيعي التاريخي) فتكون الطبيعة الإنسانية قابلة للتفسير بوصفها جزءاً من المعطى الفيزيولوجي التاريخي، وفي ذلك استبعاد لخصوصية الطبيعة الإنسانية والوعي الإنساني.

لا نريد الخوض كثيراً هنا في هذه المسألة، بقدر ما نريد أن نبين دور النظرية في البحث العلمي، من خلال ما تقوم به من تدخل يحيل الواقع إلى موضوع للبحث، ما الذي يجعل الواقع موضوعاً للبحث؟ إنها المعادلات الاجتماعية، مضاف إليها معادلة الباحث الشخصية.

في النتيجة يمكن التمييز بين نوعين من النظريات: ١- النظريات العامة، ٢- النظريات الخاصة، فمثلاً الماركسية نظرية عامة في التاريخ. أما النظريات الخاصة فهي التي يمتلكها أفراد تكون لديهم رؤية خاصة للأمور والموضوعات تعبر عن فهمهم لها.

التجربة: تدلّ على لقاء العقل وواقع خارجي، وفي مجال

المعرفة العلمية تعني إعادة إحداث ظاهرة ما، تمت ملاحظتها مسبقاً في شروط محددة، لدراستها من أجل معرفة قوانينها المتحكمة.

هناك نوعان من التجربة، تجربة الفكر والتجربة في الواقع.

أ - تجربة الفكر تلك التي تبدأ لحظة الولادة. إن الإنسان عند ولادته يستعيد بصره فجأة ويصطدم بواقع مختلف، عندها تنطلق تجربته الفكرية، وتنطلق مخيلته التي لن تتوقف حتى لحظة مماته، إنها عملية استبدال تجربة فعلية بالمعنى الضيق للكلمة، بتمثلات موقف يجري إسقاطه. فلطالما استخدم الإنسان تلك التجارب سواء بديهياً أو علمياً، منذ أن كان.

في كثير من الأحيان تلعب المخيلة دوراً حاسماً في تنشيط الحدس أو في اتخاذ المواقف وتشكيل التصورات وبناء التفسيرات، وبذلك فإن التجربة الفكرية تلك قادرة على التأثير في النظرية، أو إنها قادرة على إحداث أزمة في النظرية.

بهذا المعنى تتيح التجربة الفكرية تشكيل المفاهيم عن العالم مثلما تتيح بناء النظرية العلمية.

ب - التجربة في الواقع: أو التجربة الميدانية، يتميز هذا النوع من التجارب بصعوبة ضبط المتغيرات المدروسة كافة، لكنه يوفر مضموناً غنياً.

في علم الاجتماع، يُستعمل غالباً بديلاً عن التجريب،

الأول هو التحليل السببي، ويقوم على مقارنات منظمة لها وظيفة التجريب غير المباشر.

الثاني هو التحليل الصوري أو التحليل شبه التجريبي الذي يلعب دوراً أساسياً في تحليل النظم المعقدة للعلاقات.

فلسفياً، تثار مسألة التجريب على صعيد التنازع بين التجريبية والعقلانية، فهل ينبغي اعتبار التجربة أصل المعارف؟ وبالتالي يعمل على تهميش العقل.

واقعيّاً إن التجربة بحاجة إلى الانطلاق إلى نظر العقل، كما أنّ النتائج التي تتوصل إليها التجربة تحتاج إلى التفسير والتحليل والتأويل والنقض والنقد والضبط... الخ. وهذا دور العقل.

في علم النفس، أراد العلماء الأوائل إحداث قطيعة مع التأمل الفلسفي والاستبطان، وجعل علم النفس علماً تجريبياً، لكن ذلك يثير جملة من التساؤلات، إذ كيف يمكن دراسة الأحداث الإنسانية فقط في المختبر؟ في حين أنّ المخيلة والعلاقات الاجتماعية، والصراع والمشاعر والأحاسيس هي أفعال في الحياة اليومية.

ثم إن التجريب في علم النفس يفترض عزل الفرد عن الأحداث، وتجزئتها، في حين أنّ ردود فعل الفرد غالباً ما تكون مرتبطة بهذه الأحداث وهي بديهية وشاملة.

في العلوم الاجتماعية كان إميل دوركهايم يحلم في أن يجعل علم الاجتماع، علماً تجريبياً، على غرار علم الأحياء معتبراً أن العلم الاجتماعي، ولأنه يتخذ الأشياء موضوعات، لا يمكنه إلا أن يستخدم المنهج التجريبي حتى يكون ناجحاً.

السؤال هنا، هو حول الموضوعات الاجتماعية والإنسانية والظواهر والوقائع كيف لها أن تكون أشياء؟ فيما هي أفعال الناس وحركاتهم، دوركهايم درس الانتحار، هذه الدراسة حصلت من خلال التجريب، أو استناداً إلى المنهج التجريبي؛ التجريب يفترض إحداث الظاهرة مجدداً، ضمن الظروف والشروط عينها، هل أمكنه ذلك؟!.

إذا أمكن إعادة بناء الأحداث بشكل اصطناعي، وفق الظروف والشروط نفسها، أو وفق مزاج الباحث فإن المنهج التجريبي صحيح بكل معنى الكلمة في البحث الاجتماعي. أما إذا لم يكن بمقدور الباحث إعادة إنتاج الأحداث، فإن ذلك يدعو إلى التساؤل عن جدوى المنهج التجريبي المباشر هنا.

نعم، بالإمكان العمل وفق آلية التجريب غير المباشر أو وفق المقارنة في حال أمكن إحداث نموذج مماثل أو قريب للحدث. في هذا الإطار ما هو دور العقل في العمليات التجريبية؟

وما دور العقل في المعرفة؟ إذا كانت المعرفة نتاج العمل العلمي التجريبي.

أمكن استخدام العقل وإمكاناته، القيام بالاستقراء، والانتقال من العيني إلى المجرد، وبات الإنسان يفهم أنّ ما شاهده من أنواع الأشجار واحتفظ له بصورة في ذهنه هو شجرة، وأنّ كلّ واحدة في الواقع لها ميزتها. لقد حول رؤيته العينية للشجر إلى صورة مجردة في الذهن، وهذه معرفته التي توصل إليها بتفكير وتدبر.

تعتبر التصورات العقلية شديدة الحضور في العلوم، لكنها غير مرئية، فهي حاضرة باستمرار وبنسب معينة، تعالج هذه التصورات كل النشاطات المعرفية.

عملياً، عندما يريد الباحث أن يقوم ببحث حول موضوع ما، فإنه ينطلق ببحثه من الملاحظة، يجمع المعلومات والمعطيات، ثم ينطلق إلى الميدان. إنه هنا يدخل حقل التجريب والمقارنة، والبحث الميداني، تلك المسألة حصلت انطلاقها مما حدث من تنبهات وتصورات وتمثيلات في العقل، وأدى إلى فكرة أولية أو تساؤلات حول الموضوع. يعني ذلك أنّ حقل التجريب يحتاج أولاً إلى النظر والمعرفة، ومن ثم عند حصوله على النتائج أو توصله

إليها، هو أمام خيارين: إما تركها كما هي، وإما تحليلها وتفسيرها، وهذا يحتاج إلى الفهم والتفسير والتأويل والنقد والتفكير... الخ. في حقل المعرفة العلمية، تترابط عمليات التفكير بالحوار الذي يتم بين الذات وذاتها وبين الذات والموضوع، فتتشكل الرؤية أو النظرية حوله، وبذلك فإن النظرية هي حصيلة جهد عقلي معرفي متصل.

د- الموضوعية والمعرفة العلمية

تمتد المعرفة العلمية إلى مجالات تتسع باتساع التخصصات سواء في العلوم الطبيعية أو في العلوم الإنسانية والاجتماعية. تذهب العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى دراسة التجربة الاجتماعية، باعتبارها ظواهر قابلة للمعرفة، تتطور هذه المعرفة بتطور التجربة ونماؤها، إلا أنها ستبقى عمومية بالإجمال، طالما هي نشطة في حقل التجربة الجماعية؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ستحولها عمليات التحليل الكمي والتحليل الكيفي من نماذج مثالية إلى معرفة بالوقائع.

هنا سؤال حاد، هل يمكن لهذه العلوم ادّعاء الموضوعية؟ وما مدى قدرة المعرفة وعلم اجتماع المعرفة على تحقيق طموحها إلى الموضوعية؟

تصاغ النظريات داخل النموذج، ودائماً هناك احتمال قوي ألا تكون هذه النظريات متلائمة، فلا يمكن اعتبار إحداها صحيحة دون قيد أو شرط، وما يمكن أن نراه نحن صحيحاً، يمكن أن يراه

آخرون غير صحيح، طالما أنَّ كلَّ واحد منا يفكر ويفهم ويستند إلى مرجعية مختلفة، ولديه قدرة على التفسير بطريقة مختلفة، وهكذا، تبقى مسألة الصدقية التي تحتاج إليها النظرية، معلقة لأنَّ المعرفة غير قادرة على حسم وتحديد صحة أو صدقية أو درجة صدقية هذه النظريات. والوقائع التي نذهب إلى دراستها، توحى باستمرار أنها منفصلة من جهة ومترابطة من جهة أخرى. يؤدي ذلك إلى إساءة التفسير والتحليل وعدم القدرة على تنقيته، فهو دائماً مرتبط بالأفكار والفهم، وفي الحالتين كليهما تكريس لذاتية الباحث بنسب مختلفة. يفترض العلماء المشتغلون في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، أو كثير منهم، أنهم يتعدون عن الذاتية، عندما يتبعون المناهج العلمية الصارمة في دراستهم (إن تقرير اتباع منهج معين من قبل الباحث، أو تقرير القيام بدراسة معينة والسير بها هو قرار مرتبط بذاتية الباحث أصلاً قبل كلِّ شيء)، وإن اتجهاً نحو المنهج التجريبي، يُغني عن التأمل والتصور، اللذين يكرسان ذاتية الباحث، وقد أخذ علماء الاجتماع خصوصاً (ذوي الأصول الغربية) يحددون آليات البحث العلمي، الذي يحيلنا إلى ما يمكن اعتباره المعرفة الموضوعية، بارتكازها على مبدأ العلة الكافية:

الضرورة: الإمكان.

النظرية: أولوية النظرية.

الفرضية: نظام الفرضيات.

التجربة: التدخّل في الواقع.

طريقة المقارنة.

النتائج: الحقيقة كنظم متكاملة.

شكلت هذه النقاط العناصر الأولية للمنهج العلمي الموضوعي المعاصر.

ثمة حقيقة لا يمكن تجاوزها، وهي أنّ هذا المنهج نشأ وتتطور في العلوم البحتة، والسؤال الذي يُطرح هنا: هل يلائم هذا المنهج العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ وهل ينبغي أن نُسلم بلا نقاش مع إميل دوركهايم وكارل ماركس وغيرهما في هذا الشأن؟

أتاح الارتكاز على مبدأ العلة الكافية لهذا النظام المعرفي الاندفاع من حيث ديناميته إلى اقتحام ميادين جديدة، إذ إن ما ينطبق على العلوم البحتة، لا بُدّ وأن ينطبق على العلوم الإنسانية والاجتماعية طالما تعتمد المبدأ نفسه، وإلاّ حصل الخلل بالمبدأ.

هنا حصل عبور من العلم الطبيعي إلى العلم الإنساني، إنه عبور الضرورة والإمكان. تلك نقطة ارتكاز مغامرة الحداثة

الأوروبية، العبور من خصوصية الإنسان وانفصال الديني عن قوانين الموجودات إلى مبدأ السببية المعممة، إلى الموضوعية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ليست مسألة فصل الديني عن الدنيوي، بمعنى تحييده عن السياسة والحكم، وإنما كذلك تجريد الفرد من إمكانيات منطقته الداخلي.

شكّل الانفصال عن الديني في توليد الحداثة، ضرورة، فكان التصدي للفكر الديني من خلال الفكر العلمي باستخدام مناهج العلوم البحتة، في العلوم الإنسانية. تميزت هذه المواجهة بعدة خصوصيات كان أهمها:

١ - إنّ نواة الفكر العلمي (الموضوعي) تمثّلت في الإجابة عن سؤال هام حول موضوع علم الاجتماع؟ في أنّ المعرفة العلمية عموماً، والمعرفة العلمية الاجتماعية خصوصاً، ترتبط بمصالح الفاعلين الاجتماعيين، ولهذا فإن علم الاجتماع يستمد قيمته المعرفية من مصالح الفاعلين الاجتماعيين، الذين يتصرفون بحكمها وبموجبها؛ كان ذلك ضرورياً، إذ إن المعرفة تشترط لإثبات علمية أيّ من العلوم من ضمن ما تشترط أن يكون للعلم موضوعه الخاص.

٢ - أن ينطلق العلم الموضوعي (الإنساني والاجتماعي) من الضرورة والإمكان، اللذين يستدعيان الحساب الكمي. يعني ذلك أن الفكر الاجتماعي لن ينطلق من مبدأ العلة الكافية وإن استند إليه، بل من مبدأ الضرورة. (لاحقاً سوف تتجه العلوم الإنسانية إلى الحساب الاحتمالي).

هل يكفي ذلك للتسليم بصدق العلوم الإنسانية والاجتماعية وموضوعيتها؟

ثمة تنبيه هنا، حول ما يمكن أن نسميه العلم الإنساني ضد الوعي الإنساني أو المنطق الداخلي للإنسان. إن إجراءات مثل الضرورة والإمكان تقتضي إلغاء الوعي الذي اعتبر من ترسبات الفكر الديني. إذن، لقد تبدلت النظرة إلى الإنسان، وأصبحت جزءاً من الوجود الطبيعي العام، جزءاً من الأشياء الموجودة، ولهذا جرى التعامل معه كشيء، وشدّد المؤسسون لعلم الاجتماع وفي مقدمهم إميل دوركايم على أن العلم الاجتماعي يتخذ الأشياء موضوعات له، وبهذا اعتبر الإنسان وحركته وما ينتجه في الميادين الاجتماعية أشياء تُدرّس، أو قابلة للدراسة. وبذلك أصبح الإنساني موضوعاً للعلم، وبات ينظر إلى الأمر باعتباره بداهة. هل الأمر على هذا النحو؟ وهل ينبغي أن نُسلم بذلك؟

ليس الأمر بديهياً على الإطلاق، لماذا يكون الإنسان موضوعاً للعلم؟ ولماذا يكون حيثة من حيثياته؟ الجواب عن ذلك، هو أن ما اقتضى اعتباره هكذا، هو ضرورة الانفصام، انفصام الإنسان إلى اثنين: إنسان ينظر إلى إنسان ويدرسه، وإنسان يدرس، ويشرح، إنسان يفعل وإنسان موضوع للفعل، هنا معنى إعلان مفهوم الآخر، الإنسان الآخر الذي هو موضوع للفعل، هو الإنسان الذي يمثل حقل التجارب والاختبار، وهو الإنسان الذي سيوصف بالبدائي، الذي ينبغي الوصاية عليه.

هذا الانفصام بين الإنسان والآخر، سوف يستكمل بانفصام آخر يتمثل في انفصام مفهومي الوعي واللاوعي، ويرتكز على تمثيل الحقيقي وغير الحقيقي، ومن يمثل الحقيقة؟ الحقيقة التي تنتزع من وراء الوعي، هذا الانتزاع يقوم به أناس مختصون أو مخصصون، علماء يتفضلون على الآخرين باقترابهم من حقيقة العلم، من الحقيقة التي تكمن في ميدان مغاير أصلاً للميدان الإنساني، ميدان العلوم البحتة. ما ينبغي الالتفات إليه هنا، أيضاً، أن تأسس العلوم الاجتماعية والإنسانية وانتشارها من الأمم الصناعية، إثر تصدي «الفكر العلمي» «للفكر الديني» فيما عرف بعصر الأنوار، مسؤولان مباشرة عن

انتماء هذا العلم واستعراقه، الذي نكتشفه في العديد من الأبحاث الاجتماعية والأنثروبولوجية؛ فقد كانت النظريات التي وضعها علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في المراحل الأولى، وكذلك منظرُ التنمية الذين عملوا مع الوكالات الدولية للتنمية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، ميالين إلى تفسير المسارات الإنمائية وعمليات التنمية من النمط الغربي، باعتبارها نموذجاً متميزاً، يعتبر منطقه قابلاً لأن يكون شاملاً، ودفعوا أيضاً إلى اعتبار دول العالم الثالث متماثلة، بعمق بعضها مع بعض، وإلى التوجه نحو البحث عن نظرية عامة للتنمية. ليس ثمة شك بأن مفاهيم علماء الاجتماع والإنسانيات، تتأثر غالباً بمصالحهم، وبصورة أعم بالالتزامات التي يفرضها عليهم دورهم ووظيفتهم ووظيفتهم، وكذلك أحكامهم المسبقة، أو المفاهيم المسبقة (التي يمكن أن تنجم عن انتمائهم إلى إطار اجتماعي وتاريخي وثقافي خاص)، «في العلوم الاجتماعية كما في العلوم الطبيعية، إن الإيديولوجيات والمعتقدات والانفعالات، هي أجزاء مقومة لا غنى عنها للبحث^(١)».

(١) راجع: ر. بودون، وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع. م. س. ص ٥٣٤.

كذلك فإن ليفي سترأوس عالم الأنثروبولوجيا اعتبر «أنَّ هذا التواصل الزماني والمكاني بين نصاب الطبيعة ونصاب الثقافة، الذي شدد عليه اسبيناس كل التشديد... هو الذي تركز عليه تاريخانية بواس... وإن كان من الواجب عزل الظاهرات الاجتماعية بصورة مؤقتة عن سائر الظاهرات، ومعالجتها كما لو أنها تنتمي إلى صعيد مخصوص، فإننا نعلم من حيث الواقع، بل من حيث المبدأ، أنَّ بزوغ الثقافة سيظل بالنسبة إلى الإنسان سرّاً من الأسرار، ما دام هذا الإنسان لم يتوصل، على الصعيد الحياوي، إلى تحديد التحوّلات البنيوية والوظيفية التي طرأت على الدماغ، هذه التحوّلات التي كانت الثقافة نتيجتها الطبيعية»^(١).

ينزع هذا الفهم إلى ربط المجتمع بالطبيعي، وبالتالي اعتبار الظواهر الاجتماعية جزءاً من الظواهر الطبيعية، ثم إن الإنسان لا يتميز بوعيه وإنَّ سرّه يكمن في دماغه، كمعطى فيزيولوجي وظيفي، في عملية إقصاء كاملة للعقل. فهل الإنسان هنا يستجيب لخصائص الأشياء وفقاً لبعض الصور أم أنه ذو طبيعة فكرية! لقد أرادوه مستجيباً فقط!!

(١) سترأوس، كلود ليفي، من مقالات في الإناسة، ترجمة، د. حسن قبيسي، دار التنوير، بيروت، ص ٧٧، د. ت.

من المفارقات هنا أنَّ هؤلاء العلماء لم يروا في نظرياتهم ومفاهيمهم أنها تتناقض مع الموضوعية والطبيعة الإنسانية.

بعد كلِّ هذا الكلام الذي تقدم، هل نستطيع الاستنتاج أنَّ العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير قادرة على ادعاء الموضوعية؟ وهي مجرد طامحة إليها، هل بالإمكان التمسك بهذه الريبة؟

لقد أعطي معنى الموضوعية في تلك العلوم بعداً يستند إلى القدرة لدى الجهد التفكيرى على إعادة تركيب الوقائع وفق أنظمة عقلانية متماسكة، تبين ترابطها وتوفر القدرة على التحكُّم فيها عبر اكتشاف قوانينها. هذه القوانين هي ما يعيد المتغيّر والمختلف من الوقائع إلى الثابت والمعلّل. بهذا، فإن حقيقة الجهد العلمي وأساليب البحث العلمي، والمعرفة العلمية، تصبح أوضح؛ إذ إن مراحل البحث العلمي جعلت محكومة جميعاً بضرورات الموضوعية.

يبدأ البحث من الفرضية وليس من الوقائع المبعثرة. بكلام أدق، يأخذ هذه الوقائع باعتبارها عناصر تنظّم بنظام متكامل (الفرضيات)، وإن كان هذا النظام مؤقتاً ويمكن تعديله لاحقاً، هذا النظام المحتاج إلى تعليل وإثبات أو إبطال (نظرية بوبر)، يظل أفضل من المعطيات المبعثرة التي تقدّم نفسها كأمر بديهي، هنا يكمن معنى الفرضية ووظيفتها، في ما تستدعي التجريبية.

ثمة إذن كل الدواعي للريب في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي استعارت مراحل البحث من العلوم الطبيعية، واستعملتها. تذهب العلوم الطبيعية في البحث باتجاه تركيب ثنائي بسيط، مؤلف من الباحث والأشياء أو الموضوعات، ويصوغ العلماء نظرياتهم ويتناولون الواقع في إطار مقترحات غير مثبتة تحتاج إلى البرهنة والإثبات. (الفرضيات).

أما في العلوم الإنسانية والاجتماعية المستعيرة لآليات بحثها، فإن المسألة تبدو مختلفة بشكل كلي ونوعي. فالعلاقة تبدو على الشكل التالي: الباحث، الموضوع، الوقائع، ثلاثية الأبعاد، إلا أنها تدور في إطار واحد، بمعنى، أنَّ الباحث هو نفسه الموضوع، (إذ إن العلوم الإنسانية والاجتماعية جعلت الإنسان موضوعها) فهو يبحث في نفسه وفي أفعاله، أين أصبح الموضوع هنا؟ (هذه نقطة في خانة صدقية علمية العلم في العلوم الإنسانية والاجتماعية).

الموضوع هنا ليس بديهيّاً ولا ناجزاً، إنما هو إشكالي. إنَّ الوقائع التي ينتجها الإنسان في حراكه هي إشكالية بامتياز، فإذاً، ما هو دور الفرضية هنا؟ في دراسة الذات لذاتها؟

إن ذلك يستدعي بالضرورة، تأثير المعادلة الاجتماعية -

الشخصية والعناصر التفسيرية النظرية. ويزداد الريب في الميل إلى استخدام أساليب للدراسة الاجتماعية تفقد الظاهرة الاجتماعية ما يجعلها إنسانية، أي باعتبارها نتاجاً فاعلاً لديه القدرة على الحضور والتعبير.

ثمة دواعٍ كثيرة للشك في أنَّ كثيراً سيحاولون المحافظة على ضرورة الفرضيات التي يتطلب التحقق منها أو دحضها في إطار الإصرار على التجريب في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية. (سيجري نقاش هذه النقطة لاحقاً).

في المحصلة، ينبغي الالتفات إلى أنَّ المعرفة هي نوع من استيعاب العارف لما يريد أن يعرفه، بمعنى أنَّ العلم استحضار للمعلوم، هذا الأمر يتم في العلوم الطبيعية من خلال نظرية الباحث التي يصوغها، في إطار نماذج مثالية هي نفسها غير ثابتة، أما في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فلا يمكن أن يتم إلا بمساهمة الباحث في دفع الموضوع، أو الإنسان الآخر موضوع البحث، أو مساعدته على الحضور، كذلك فإن علماء الاجتماع والإنسانيات، يتطرقون إلى الواقع الذي يطمحون إلى توضيحه، ليس في حال البراءة وإنما مسلحون بنماذج مثالية يشكلون نظرياتهم ومفاهيمهم انطلاقاً منها. هذه النماذج تشكل طرائق لأولوية الأشكال بالمعنى

الذي استعمله كانت (Kant)، لقد تمّ تبنيها أقله في مرحلة أولى، على أساس فعل إيمان بدلاً من الإثبات، ومن الممكن مثلما يقول فيرابند (Feyerabend) أن يكون الفرق بين العلوم الطبيعية وعلوم الإنسان حول هاتين النقطتين، الإيمان (التسليم) والإثبات^(١).

هل يجيز لنا ما تقدّم الادّعاء بأن العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا يمكن لها الاستفادة من الأساليب المعرفية ومن الموضوعية في العلوم الطبيعية، بالطبع لا، بل إنّ هذه الاستفادة ينبغي أن تكون مرهونة بالمحافظة على الموضوعية، من خلال إقامة نقد عقلاني للنظريات والطروحات والأفكار والأعمال بلا استثناء.

(١) حول هذه المسألة راجع:

Paul Feyerabend. contre la méthode, Éditions du seuil, 1979.

الفصل الثاني

البحث العلمي وأنواعه

أ - ما هو البحث العلمي؟ وما معناه؟

لماذا اخترنا أن نصوص هذا السؤال، قبل أي نقاش؟

أولاً: لأننا هنا لا نسعى إلى النظر في نمط محدّد من الأبحاث العلمية، ونسأل عنه، وإنما نسعى إلى النظر في معنى البحث العلمي، ذلك أنّ التعرض لهذه النقطة يتيح لنا فهم حقيقته، أو ماهيته، قبل الغوص في أصوله ومنهجيّاته، وكذلك فإن ما نسعى إليه قد يتيح لنا الحصول على إجابة عن سؤالنا. وقد يساعدنا أكثر على تبيان مدى العلاقة أو الافتراق بين المنهجيّات والممارسة في البحث العلمي، لا يقتصر الأمر هنا على استنتاج أنّ هناك افتراقاً بين منهجيّات البحث وممارسته، أو تطابقاً، بل محاولة كي نعي تماماً الأهداف التي على أساسها صيغت طرائق البحث ومنهجيّاته في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

إن ما يضعف البحث العلمي هو عدم تمكّنه من تلبية احتياجات علمه، وهو أنّ سلطة مناهج العلوم البحتة أبقت تحت تأثيرها حتى الآن.

إنّ الإبداعات العلمية التي تحققت في الأزمنة الغابرة التي سبقت نهضة أوروبا وثورتها، لم تكن بحاجة إلى برمجة، ولم تتشكّل بقوة عقلانية مهيمنة، بل بسلسلة نقلات حرة^(١) للعقل في حقول المعرفة؛ إننا ونحن ندعي هذا الكلام، حريصون على عدم التسرّع في نقض البحث العلمي المعاصر، ونطرح من موقع دلالي إمكانية توافر نظام معرفي لغوي يتيح للبحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية تخطّي عقدة النقص حيال العلوم الطبيعية.

ثانياً: إن الحاجة التي يزرع تحت وطأتها العلم، تمثّل الأساس في ممارسة البحث وانطلاقته بغية إشباعها.

لقد سعى الإنسان، إلى فهم العالم ومعرفة ما حوله، وبناء تصوره، وإن وضعيته وهمه في الحصول على المعرفة، ألزمته بالبحث، وبالفعل، يظهر أنّ المعيار الأساس والأول للبحث هو المعرفة، هكذا شكلت المعرفة حاجة ملحة بل أكثر إلحاحاً لدى الإنسان، فكانت حاجة يزرع تحت وطأتها العلم.

إنّ أطروحة كهذه تطمح إلى إعطاء البعد الحقيقي للبحث العلمي. إنّها تؤدّي في الواقع إلى سحب صفة الموجب وإضفاء صفة ملبّي الحاجة للمعرفة.

(١) حول هذه النقطة راجع: Jean- Francois Lyotard: L'Enthosiasme, Editions. Galilee

إذا قبلنا هذا الكلام، فإن معيار النزاهة، يصبح هو المعيار الثاني للبحث العلمي، كذلك المسؤولية، هي المعيار الثالث.

إن المعايير التي نوردتها هنا لا تتميز بقدرتها على التحكّم في غايات الباحثين وأهدافهم، وإلزامهم بما تمثله، ولا بالقدرة على إضفاء صفة القداسة والطوباوية على أي بحث علمي، وإنما هي معايير مقترحة بالإجمال للبحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ثالثاً: لأنّ صناعة المعرفة والحصول عليها مهمان إلا أنّ الأهم هو كيفية الحصول والصناعة. يدرك الكثيرون الصفة الاصطناعية للمعرفة، بمعنى أنّ المعرفة تصنع بوساطة مناهج وأعمال إنّها المعرفة المُنتجة، هذه المعرفة نحن الذين نصنعها وننتجها، ويمكننا أن نطوّرها ونعدّل بها ونغيرها ونزيد عليها.

ثمة معرفة أخرى، هي المعرفة القبلية، كيف نحصل عليها؟ لقد تميز الإنسان من غيره، من الموجودات بقدرته على الفهم والتحليل والتركيب، هذا نتاج امتلاكه للعقل، الذي يخترن قليات معرفية، تتظهر خلال مراحل الحياة التي تنطلق منذ الولادة حتى الممات، على مستوى الفرد ومستوى الجماعة.

ثمة تواصل بين المعرفتين، إذا كان الإنسان ينتج معرفة فإنه

يستخدم عقله لإنتاجها إلى جانب حواسه، وإنَّ عقله الذي يمكنه من إنتاج المعرفة يقدم له الأوليات المعرفية للإنتاج.

بعد إيراد هذا التمييز والعلاقة باختصار، يمكن إعادة المسألة الرئيسية المطروحة، كيفية صناعة المعرفة وحصولها؟ هناك اختلاف بين إنتاج المعرفة والمعرفة المنتجة، وهذه نقطة جوهرية.

فللمعرفة حقائق، والحقائق نفسها متغيرة، والإنسان يمتلك أكثر من طريقة للوصول إليها وممارستها. هناك طريقتان متفق عليهما: الأولى: الوصول إلى المعرفة وممارستها عن طريق الحواس، وتسمى بالمنهج الاستقرائي، يعني ذلك، من خلال المشاهدة والمعاينة والملاحظة للوقائع والأحداث والظواهر واستقرائها عملياً وتجريبياً، كذلك فحص الدراسات السابقة.

الثانية: الوصول إلى المعرفة وممارستها عن طريق العقل، بالاستدلال، وهذا يعني أن ينطلق الباحث من فكرة أو رؤية أو افتراض، ويضع احتمالات، ويذهب باتجاه برهنة صحتها أو عدم صحتها، وهذا ما يسمى استنباطاً أو استدلالاً.

استخدام كل من المنهج الاستقرائي أو الاستنباطي سيواجه عمليات النقد، فعندما يقول باحث إنه استخدم الاستقراء في بحثه وتوصل إلى النتائج التالية، سيقال له إنَّ ما توصل إليه من نتائج، هو

في الأساس خاضع للتوجيه، بمعنى أنه عندما انطلق من فكرة أو نظرية، أو افتراض في بحثه، قد حدد مسبقاً وجهة البحث، وبالتالي أصبحت النتائج أقرب إلى أن تكون معلومة مسبقاً، فهي تمثل إما توافقاً مع الفكرة، وإما تعارضاً معها. معنى ذلك أنه قام مسبقاً بتوجيه البحث؛ وهو عندما كان يلاحظ أو يقرأ ويعاين الأحداث والظواهر، تشكلت لديه فكرة البحث، وانطلق منها إلى أن وصل إلى ما وصل إليه.

وعندما يعلن باحث آخر موقفاً مختلفاً، وأنه استخدم المنهج الاستنباطي، للوصول إلى النتائج التي توصل إليها، سيواجه بموقف نقدي أيضاً؛ هو أن ما قام به إنما هو عمل حدسي يستند إلى الحدس وإلى الحواس، هو عمل عقلي بامتياز، وبالتالي فإن الباحث قد حصل على نتائج عمله من خلال تشغيل الحدس أكثر من العمليات الإجرائية البحثية. في المحصلة يقع الاثنان في دائرة توجيه العقل لأعمالهم وتدخله فيها مباشرة وغير مباشرة.

إنّ كلا من الباحثين الاثنين أمام مواقف نقدية، وهما يحتاجان إلى تبرير ما قاما به وتوضيحه.

يرتكز هذا التوضيح على وعي التمييز بين «الاستقرائي» و«الاستنباطي»، أي بين «الإجرائي» و«النظري».

يُنتج الإنسان معرفته بالعالم المجتمعي بوساطة أدوات

وتقنيات يستخدمها في حقل التجريب والاختبار (الإجرائي)، وينتجها في الوقت عينه في إطار العمل التفكّري والتأملي، الذي تراكم عبر التاريخ (النظري).

ما الذي يمكن أن ينتج من عدم وعي التمييز بين «الإجرائي» و«النظري»، ينعكس عدم التمييز بين الاثنين، خلال الأعمال البحثية، أو نقاش القضايا المعرفية والمفاهيمية.

أمام هاتين المسألتين، وعي التمييز وعدم وعيه، ما الذي ينبغي فعله ؟

هذه نقطة تحتاج إلى فهم نقاط الالتقاء ونقاط الافتراق بين المنهجين:

١ - يلتقي كل من الاستقراء والاستنباط من حيث المنطلقات الأساسية، إذ إنهما ينطلقان من رؤية، صاغها الفكر في كيفية الحصول على المعرفة، أو أنّ كلّاً منها انطلق من رؤية صاغها الفكر، وهذا يعني أنّ المنهجين كليهما هما نتاج عمل تفكّري، عقلي، وإدراكي، يلعب العقل فيه دوراً أساسياً، وفي تحديد وتوضيح وتفسير كلّ منهما. يفترق المنهجان إجرائياً، إذ إنّ لكلّ منهما إجراءاته وطريقته في الاشتغال.

لقد مارس المنهج العلمي المعاصر، الخداع منذ فرنسيس

بيكون، إلى جون ستيوارت ميل وبرنار رواد الاتجاه الاستقرائي (التجريبي) إلى ديكارت وحركة أكسيوماتيك^{(١)(٢)} الحديث وصولاً إلى

برتراند راسل، والاتجاه الرياضي (الاستدلالي) كيف؟

أ - المنهج العلمي التجريبي: هو منهج العلوم الطبيعية، أولاً، ومنهج العلوم الإنسانية ثانياً، ويعتمد الاستقراء، كان فرنسيس بيكون قد وضع أساسه العلمي الحديث في فكر النهضة في كتابه الشهير (الأورجانون الجديد) الذي حل محل أورجانون أرسطو، وفيه يرى للملاحظة أو المشاهدة والتجربة أو الاختبار الأهمية الأولى.

المنهج الرياضي: تطور مع ديكارت الذي وضع الهندسة التحليلية، معتبراً العلم الرياضي، العلم الرابط بين جميع العلوم، وفيه تتمثل الطريقة الصحيحة لقيادة العقل، مميّزاً بين الحدث والاستدلال، بطريقة منهجية، تعتبر أساس تطوّر العلم الرياضي المعاصر.

(١) حركة الأكسيوماتيك الحديث، هي حركة النقد الداخلي في الهندسة، ابتدأت مع محاولة الأب ساكيري الرياضي الإيطالي «برهان التخلّف على المُسلّمة الاقليدية الخامسة (المتوازيان) في القرن الثاني عشر الميلادي».

(٢) الأكسيومية وتعني منظومة الأوليات.

للمنهج العلمي المعاصر بشقيه التجريبي والرياضي، أسس معرفية، محددة، تبدأ من كون إدراك الظواهر الطبيعية والإنسانية والحقائق الرياضية وبراهينها، أمراً ممكناً على الدوام، وهذا الإدراك هو نسبي باختلاف مناهج البحث، واتجاهات الباحث، وزوايا بحثه^(١). بالنظر إلى المعايير الأساسية والمنطلقات التي ينطلق منها كل من المنهجين، نجد أنها تبدأ من المعرفة، من اشتغال العقل، من إطلاق فكره، إنها بالأصل مسألة عقلية تفكيرية.

إذا قبلنا هذا الكلام، يكون الكلام عن التمايز الذي يقدمه المنهج العلمي المعاصر، في التفريق بين منهجين اثنين، والتصور للفصل بينهما نظرياً غير متوافق مع الأصول، وبالتالي فإن التمايز يقع في الممارسة المنهجية لكل منهما وطرائق الاشتغال.

إن ما يضعف التصور هنا، هو أن سلطة الأصل تبقى ضاغطة في تحديد المعايير، وهكذا، هل ثمة ما يغوينا في تقسيم المنهجين وفصلهما، بوساطة التعميم التعسفي، بأن التجريبي شيء والرياضي شيء آخر؟ إنه خداع منهجي، جرت ممارسته في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، اعتماداً على فكرة القطع المنهجي.

(١) د. منيمنة، جميل، المنهج العلمي المعاصر، من وجهة إبستمولوجية، مجلة الفكر العربي، العدد ٥٥، السنة العاشرة، كانون الثاني، شباط ١٩٨٩ - ص ٩٣. م. س.

إنَّ الفاصل بين التجريبي والرياضي، يقع في حقل الممارسة العملية، وليس في أساس الاشتغال العقلي.

لنأت الآن إلى سؤال ثانٍ، متعلّق بالنشاط المعرفي، وبرنامج علم اجتماع المعرفة وغرضه. لقد أراد علم اجتماع المعرفة مع لاکاتوس (Lakatos)، ومنهايم (Menheim) ودوركهائيم، أن يضع تحت ولايته «محدّدات» المعتقدات والإيديولوجيات وكذلك المعرفة، وقد اعتبر دوركهائيم أنّ هذه المعرفة تُشتقّ مباشرة من التجربة الاجتماعية.

إنَّ التجربة الاجتماعية، التي اشتملت على ما هو مقدس وما هو محظور خُلقي وغير ذلك، أعطت الإنسان أفكاراً مختلفة ومتنوعة وأنتجت معارف. إلا أنها ليست سابقة للأحاسيس والأفكار التي يمتلكها الإنسان، الفرد والجماعة، والتي بدونها لا يمكن الحصول على المعرفة، باعتبار أنّ الإنسان الفاقد لمقدّساته العقلية ليس بمقدوره إنتاج المعرفة، وإن مارس التجريب في أي من حقول الحياة.

إن ما اقترحه دوركهائيم هو في الأساس عملية إقصاء للدين وإبعاد للفكر الكنسي، وإضفاء صبغة علم الاجتماع على الأشكال الشهيرة السابقة للتجربة.

علينا أن نلتفت هنا إلى نقطة مهمّة، أرادت أن ترسخها رؤية دوركهايم وهي تتعلق بالوعي الإنساني، بمعنى أنها أرادت العبور من خصوصية الإنساني ووعيه، وانفصال الديني، عن قوانين الموجودات وحركيتها، إلى مبدأ السببية المعممة، أي إلى الموضوعية والموضوع. هذه هي المسألة التي قام عليها الفكر العلمي المعاصر، أو هذه النقطة الأساس التي كان عليه تحقيقها من أجل أن يحقق أهدافه. إن التصدي الذي بدأه الفكر الموضوعي للفكر الكنسي كان له خصوصيات، أهمها انطلاقته التي كانت من الضرورة، فهو لم يأت نتيجة لجهد إبداعي، بل لأن الاضطرار حتم ذلك. هذه نقطة أساسية.

إنّ انطلاق هذا الفكر من مبدأ الضرورة (أشرنا إلى هذا الأمر سابقاً)، استدعى الحساب الكمي، لكنه لاحقاً سيتهجه إلى الحساب الاحتمالي خصوصاً في العلوم الإنسانية، التي ستبقى منجذبة إلى العلوم الدقيقة. إنّ التصدي الذي كان ضرورياً واضطرابياً، استدعى محاولة مستميتة لتعميم السببية العلمية استكمالاً لذلك، يستدعي الأمر معركة أخرى ضد الوعي الإنساني، فأصبحنا أمام معادلة، العلم الإنساني ضد الوعي الإنساني. لقد اعتبر الوعي

الإنساني أو مفهوم الوعي بمثابة عنصر مترسب أو من بقايا الفكر الديني الموروث.

لقد أغفل هذا الفكر أنَّ الوعي يؤسس للمعرفة ويطلقها، وبالتالي فإن ما مارسه هذا الفكر هو أيضاً خداع علمي ومنهجي، تمثل في إقصاء الوعي وتعميم التجربة.

لقد كان على هذا الفكر أن يلتفت إلى العلاقة القوية بين الوعي والمعرفة وإنتاجها، بعيداً من اعتباراته الثأرية ضد الدين، وموقفه من الفكر الكنسي، وأغفل أنَّ الإنسان لديه معرفة تؤمن له الانطلاق في إنتاج معارفه الأخرى، إنها المعرفة القبلية.

حاول بول لازار سفيلد، عالم الاجتماع الأميركي، أن يعطي تفسيراً لولادة الفكر العلمي المعاصر، من خلال إشارته إلى التحوّلات الجذرية التي عرفت أوروبا في القرن التاسع عشر، بعد الثورة الصناعية التي أتت على النظام القديم، إذ إن «الأفكار العقلانية والمبادئ التي ظهرت في عصر الأنوار ورؤيتها الثورة الفرنسية، لم تستطع المساهمة في إحلال نظام مجتمعي جديد، فكان لا بدّ من إيجاد طريقة لإحياء الحس الجماعي من خلال دراسة لأشكال الاغتراب والعلاقات الطبقيّة الجديدة التي كانت تعانيها الجماهير العمالية، لذلك وضع رواد علم الاجتماع ومؤسّسوه في القرن التاسع عشر، نصب أعينهم مهمة إيجاد الحلول والعلاج

للتفسيحات التي أصابت البنية المجتمعية القديمة التي كانت سائدة قبل انتشار النظام الرأسمالي»^(١).

هنا يشير لازار سفيلد إلى مأزق المجتمع الأوروبي بعد الثورة، ويرجح أن تكون الأزمات المجتمعية الأوروبية هي التي ساهمت في نشأة علم الاجتماع، والفكر الموضوعي.

إن هذا النقاش يركز على مسألة الأزمات، وليس على المنطلقات الأساسية للفكر الموضوعي وأسبابه.

وهو يذهب إلى جعل تلك الأزمات سبباً لنشوء العلم، دون أن يلحظ دور هذا الفكر في تبدل البنى الاجتماعية في أوروبا، من خلال الأفكار والمبادئ التي أطلقها، والتبدلات التي أنتجتها الثورة، مركزاً على الأزمات باعتبارها هي التي أمنت الشروط الواقعية لوعي البنية الاجتماعية، واستقلالها، وانفصالها عن الفرد والأفراد، وأن الأفراد لا يصنعون الأزمات، بل يتلقون مفاعيلها السلبية، ويعيشون تحت وطأتها. ممّ يتألف إذن المجتمع الإنساني؟ أو ممّ تتكون البنى التحتية؟

Lazarsfeld, Paul, qu'est-ce que La Sociologie, Gallimard, Paris, 1970, p1.

(١)

إذا كان الواقع المجتمعي الجديد يتطلب الدراسة، فإن ذلك لا يعني أنَّ الفكر الموضوعي والعلمي، جاء لهذا السبب. إنَّ الاختصار على هذا الرأي في محاولة فهم نشوء الفكر الموضوعي والعلوم الإنسانية والاجتماعية، يشير إلى عجز في فهم هذه المسألة.

ب- الإجابات حول البحث العلمي وتعدد أنواعه

أولاً: باسم البحث العلمي، نجد في كثير من الكتب التي تتحدث عن البحث العلمي والمناهج، في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجموعة من الإجابات حول ماهية البحث العلمي ومعناه ومفهومه:

١- البحث العلمي هو أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوق بها وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات، باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بغية التحقق من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد إليها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها، كما هو الوسيلة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى حلّ مشكلة محدّدة. يعتمد البحث العلمي على الطريقة العلمية، وهي تعتمد على الأساليب المنظمة والموضوعية في الملاحظة، وتسجيل المعلومات، ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات.

- ٢- يُعرّف مفهوم البحث العلمي بأنه المحاولة الناقدة التي تحاول الوصول إلى حلّ مشكلة إنسانية معينة تؤرق الإنسان وتحيره.
- ٣- البحث العلمي هو تفسير لحقيقة ما باستخدام عبارات واقعية تطبّق بقوانين عامة توجد في المجتمع.
- ٤- البحث العلمي، مجموعة من الخطوات المنتظمة والمدرّسة، تُبنى على معلومات تجمع حول مشكلة معينة، وتخضع للفحص والتدقيق، وذلك لحل المشكلة.
- ٥- البحث العلمي فكر منظم يقوم به شخص يدعى (الباحث)؛ للوصول إلى الحقائق لحل قضية تُسمّى (موضوع البحث)، إذ يتبع طريقة علمية تسمى (منهج البحث)؛ ليصل إلى حلول تُسمّى (نتائج البحث).
- ٦- يُعرّف بأنه طريقة في التفكير، وأسلوب في النظر إلى الوقائع، يصبح معها معنى المعطيات التي يتم جمعها واضحاً في الذهن.
- ٧- هو تقصُّ أو فحص دقيق لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ونمو للمعرفة الحالية والتحقق منها.
- ٨- ينزل الباحث إلى أرض الواقع المجتمعي فيدرسه، وهذا هو البحث العلمي.

٩- ينزل الباحث إلى أرض الواقع المجتمعي ويمارس تقنيات الاستمارة أو المقابلة أو العينة أو غيرها، وهذا هو البحث العلمي.

١٠- ينزل الباحث إلى أرض الواقع المجتمعي، ويمارس التحقيق الاجتماعي بالعينة، مع كل المراحل والمحطات والتقنيات التي يتضمنها، ومع التركيب والإدماج الخاص بينها، من التوثيق إلى تحديد الموضوع والإشكالية والفرضية والاستمارة والمقابلة، وجداول استخلاص النتائج وتحليل النتائج وكتابة التقرير النهائي وهذا هو البحث العلمي.

بغض النظر عن كيفية استعمال كلمة أو مفهوم بحث فإنها جوهرية تعني الشيء نفسه: محاولة لاكتشاف شيء^(١)، أو معرفة ما، وهذا الأمر نقوم به كل يوم كأناس عاديّين، الأمر المهم هنا هو كيف نبحث وما هي طرائق بحثنا؟

يمكن أن يكون البحث عادياً أو عملياً، البحث العلمي يمكن أن يكون مؤسسياً فيتبع الباحث إجراءات معرفة جداً وصارمة،

(١) ويمر روجر، دومينيك جوزيف، مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو إصبع وفاروق منصور، المنظمة العربية للترجمة، البصرة وبيروت، حزيران ٢٠١٣، ص ٢٣.

وعدم وجود إجراءات صارمة، دقيقة في البحث غير المؤسسي لا يعني أن هذا الأسلوب غير صحيح، كما أن استخدام الإجراءات الدقيقة الصارمة لا يجعل البحث المؤسسي حتماً صحيحاً. كلا الإجراءين قد يكون جيداً وقد يكون سيئاً، الأمر يعتمد على كيفية إجراء البحث^(١). إن اتباع مناهج البحث بشكل أفضل يعتبر الطريقة الفضلى للحصول على بحث علمي صحيح نسبياً، بدرجة عالية.

بالعودة إلى منطلق الكلام، نحن كأناس عاديين، كل يوم نقوم بعدد من الأبحاث، ضمن ظروف الحياة اليومية التي نعيش. هذه الأبحاث قد تبدو لنا جميعاً أنها تلقائية وبديهية لأننا في كل أحوالنا نحتاج إلى استخدام تقنيات البحث لنحصل على ما نريد في دورة حياة تطول فيها القائمة. إلا أن المسألة أبعد من ذلك، إننا عندما نقرر البحث عن شيء ما مثل أي من الملابس نريد أن نرتدي؟ أو للقيام بعمل ما أو زيارة ما ينبغي أن نحدد الملابس المناسبة، فماذا نفعل؟ إننا نضع تصميماً لما نريد أن نقوم به، يحدد لنا كيف نعين الملابس ونختارها وما هي المعايير وكيف نهيتها الخ... ربما

(١) م. ن ص ٢٤.

تطلب منا الأمر القيام بعدد من الإجراءات، للوصول إلى النتيجة المتوخاة، في الجوهر نصبح جميعاً باحثين بالفعل.

بساطة هذا الكلام تطرح علينا السؤال التالي إذا كنا بهذه الحال جميعاً باحثين، لماذا إذاً البحث العلمي أو هل كان بالإمكان التوصل إلى ما توصلنا إليه بدون بحث علمي؟

الإجابة المرتجاة، هي أنّ البحث العلمي حاجة ملحة من أجل تنظيم عمليات التطور وتسريعها وتوفيرها، وهو مختلف عن البحث العادي، إنه عمل متخصص، علة وجوده الحاجة إلى المعرفة الدقيقة والمنظمة. ولمجرد أن تكون الحاجة إلى المعرفة الدقيقة والمنظمة موجودة فإن البحث العلمي لا بدّ منه، وإن سؤال لماذا! وكيف؟ واقع لا محال.

منذ أن ظهرت الحاجة إلى المعرفة الدقيقة والمنظمة، واعتمد التراكم لإشباع الحاجة وتفعيل نتائجها في البناء الحضاري الإنساني، وضعت معادلة الزمان والمكان، متى وأين؟ نبحت، بوصفهما الإحداثيتين اللتين تنتظم بهما كل الحوادث والموجودات. قبل الاستمرار في الحديث ينبغي أن نلتفت إلى أنّ الزمان والمكان سابقان لوجود الإنسان وفعله وبالتالي، فإنه كان من المستحيل تجاهلهما في العمليات البحثية العلمية، مثلما لا يمكن تجاهلهما ولم يحدث قط في العمليات البحثية العادية. إنّ الموضوعية تقتضي أن ننظر إلى الموضوع في زمانه ومكانه،

وسائر معطياته، وليس نظرة إطلاقية، وهذه مسألة حيوية في البحث العلمي.

ولعل هذه النقطة تعتبر أساساً أولياً لوجود البحث العلمي، إذ بدون الالتفات إلى أهمية الزمان والمكان، لا يمكن الالتفات إلى مواضيع البحث، فلا يوجد موضوع خارج هاتين الإحداثيتين فبهما تحدث الأمور، وهما تكادان تكونان مندمجتين في كل الموضوعات، أو بالأحرى هما متحدثتان بكلّ الموضوعات.

هذه المسألة الحتمية الأولى التي ينبغي أن نأخذ بها في البحث العلمي في العلوم الإنسانية، فيما سائر الأشياء هي نسبية ومتغيرة، وخاضعة للتبدل والتغير بفعل سيرورة الزمن، الذي يواصل تعاقبه بلا توقف.

ثانياً: أنواع البحث العلمي

I- في العلوم الطبيعية التطبيقية

تتعدد التقسيمات التي على أساسها يمكن التمييز بين أنواع البحث العلمي، ومن هذه التقسيمات ما يلي:

١- تقسيم البحوث منهجياً حسب الهدف منها:

أ- بحوث نظرية (pure research): وهي البحوث التي تهدف إلى الوصول إلى النظريات والحقائق والقوانين العلمية، التي تساهم

في نمو المعرفة العلمية، وتحقيق فهم أشمل وأوضح وأعمق لها بصرف النظر عن الاهتمام بالتطبيقات العلمية لهذه المعرفة.

ب- بحوث تطبيقية (Applied research): ويكون الغرض منها الأساسي والمباشر، تطبيق المعرفة العلمية المتوافرة، أو التوصل إلى معرفة لها قيمتها وفائدتها العلمية، في حل بعض المشكلات الآنية الملحة. هذا النوع من البحوث، تكمن قيمته في قدرته على حلّ المشكلات الميدانية وتطوير أساليب العمل وإنتاجيته في المجالات التطبيقية، كالصحة والزراعة والصناعة...الخ.

٢- تقسيم البحوث وفقاً لاستخدامها أو حسب الأسلوب:

أ- بحوث وصفية (Descriptive research): وتهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها، كما هي في الواقع، كأن يبحث العلماء في الأعاصير والظواهر الكونية وغيرها. في كثير من الحالات لا تقف هذه البحوث عند حدّ الوصف أو التشخيص الوصفي، وإنما تهتم أيضاً، بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر أو الأحداث التي يتناولها البحث، وذلك في ضوء قيم أو معايير معينة، واقتراح الخطوات أو الأساليب الواجب إتباعها.

ب- بحوث تاريخية (Historical research): لهذه البحوث

أيضاً طبيعة وصفية، إذ إنها تصف الأحداث وتسجل الوقائع التي جرت في ما مضى من الزمن، إلا أنَّ ما يميزها من البحوث الوصفية، عدم توقفها عند مجرد الوصف والتأريخ لمعرفة الماضي وحسب، بل ما تتضمنه من تحليل وتفسير للماضي من أجل اكتشاف تعميمات تساعد على فهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل. يركز البحث التاريخي على التغيّر والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات في حركة الطبيعة ومكوناتها، كما في ممارسات الأفراد والجماعات.

ج- بحوث تجريبية (Experimental research): تجري هذه البحوث في الميدان أو في المختبرات، وعملية في المجال الذي تحكمه الظواهر المحسوسة، مثل الكيمياء والفلك وغيرهما، وهي تعتمد المنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة الحسية وعلى العمل والتجربة والمختبر، وعلى فرض الفروض والتحقق من صحتها أو عدم صحتها، إلا أنَّ ذلك لا يعني أن يقتصر العمل هنا على المنهج التجريبي، إذ إن هذه العلوم تعتمد أيضاً على المنهج الاستنباطي أو المنهج العقلي الاستنباطي الرياضي.

٣- تقسيم آخر يميل إليه العديد من العلماء:

أ- البحث العلمي الكامل (Complete research): وهو النوع من الأبحاث التي ترمي إلى حل المشاكل والمواضيع حلاً

علمياً شاملاً يحيط بكل الجوانب والحيثيات المرتبطة بالمشكلة موضوع البحث.

ب- البحث العلمي غير الكامل (Incomplete research): وهو عبارة عن مقالات علمية، الغرض منها إيصال معلومات سريعة إلى القارئ حول موضوع محدد.

ج- البحث التنقيبي الاستكشافي (Discovery research): يهتم هذا النوع من البحوث بالكشف عن الحقائق بواسطة إجراءات معينة واختبارات علمية تقنية، والباحث هنا غير مطالب بالوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وإنما هو مطالب بالتأكيد على صحتها ودقتها.

د- البحث الاستطلاعي (Exploratory research): تعمل هذه البحوث على مشكلة بحث غير محددة المعالم، وهي تمثل اللبنة الأولى للدراسات الميدانية. يكمن التركيز الأساسي لمثل هذه الدراسات على اكتشاف الأفكار والآراء المتباينة، وتساعد على فهم المشكلة المدروسة في البحث، وهي تعتمد أساساً على قياس الرأي العام.

هـ- البحث التفسيري النقدي (Criticle research): وهو عملياً بحث مكمل للبحث الاكتشافي، فهو يهتم بالوصول إلى نتيجة معينة عن طريق استعمال المنطق والأفكار، فهو يهتم بتحليل المعلومات، وكيفية معالجة المشكلة.

٤- تقسيم آخر ينظر إليه:

أ- البحوث الحتمية (Inevitable research): وهي بحوث في الفيزياء والرياضيات وعلم الأحياء، وغيرها، وتعمل على تحقيق تقدم تكنولوجي ومنافع اقتصادية.

ب- البحوث التطبيقية (Applied research): وهي تخدم خطط التنمية الاقتصادية، وتقوم بتطوير أساليب العمل والإنتاجية.

ج- البحوث والتطوير (Research and Development): وتهدف إلى نقل التكنولوجيا المعاصرة وتطويعها وتطويرها.

في المحصلة، أجمع علماء الطبيعة بداية على تدرج خطوات البحث العلمي: ملاحظة، تعميم استقرائي؛ فكرة، تحقق من الفكرة، برهان أو دحض، معرفة علمية. واعتبرت «النظرية العلمية مجرد تعميمات استقرائية، خصوصاً أنَّ هذا الاعتبار ملائم تماماً للفيزياء الكلاسيكية، وهي تتعامل مع عالمٍ فيزيائي كل شيء فيه قابل للملاحظة الحسية، فما أيسر أن نلاحظ ثم نعمم. لذا ساد في المرحلة الأولى من فلسفة العلم هذا الاتجاه التبريري اللاتاريخي، والمفرط في الارتكاز على الاستقرار بصورته التقليدية التي تصر على البدء بالملاحظة. وحين أتى العام ١٨٥٠م. كان هذا الاتجاه

مصوغاً جيداً بفضل جون ستيوارت مل وكتابه «نسق المنطق»، وسار خلف مل جمع غفير من فلاسفة العلم»^(١).

في مرحلة لاحقة مع كلود برنارد انفرط هذا الإجماع، بعد أن «ميز كلود برنارد تمييزاً قاطعاً بين الملاحظة والتجربة، إن الملاحظة أمبريقية، وهي تمهيدية بسيطة، أما التجربة فهي موجهة في إطار محدد ومسلحة بالأجهزة العملية الدقيقة... إذاً الفرق الكبير بين الملاحظة الأمبريقية والتجربة يعود إلى الفكرة... يشدد برنارد على أهمية الفكرة، والفكرة يراها أسبق من التجريب...»^(٢).

مع انفراط إجماع العلماء، تحوّلت العلاقة بين الفكرة والملاحظة إلى إشكالية رئيسة. في القرن العشرين تحوّلت نظرية البدء بالفكرة إلى بديهية من بديهيات العلم، والمنهج التجريبي في القرن العشرين هو المنهج الذي يبدأ بالفكرة.

«صيغت نظرية المنهج التجريبي البادئ بالفكرة فيما يعرف بالمنهج الفرضي الاستنباطي (Hypotheticap deatuctive)،

(١) الخولي، د. يمنى طريف، فلسفة العلم في القرن العشرين - الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، كانون الثاني ٢٠٠٠ - ضمن سلسلة «عالم المعرفة» العدد رقم ٢٦٤ - ص ١٣٧.

(٢) م.ن.، ص ١٥٠.

ويبدأ بفرض صوري عام لا يشتق من الخبرة، ولا يخضع هو نفسه للتحقيق التجريبي المباشر، فيلجأ الباحث إلى الاستنباط كي يستنبط منطقياً ورياضياً النتائج الجزئية التي تلزم عنه، وهنا يأتي دور التجريب ودور الملاحظة...»^(١).

في النصف الثاني من القرن العشرين، انطلقت ثورة الفيزياء الكبرى، ونظرية النسبية، وثورة الرياضيات الحديثة، والثورة الرقمية، وانتقلت العلوم الطبيعية إلى مرحلة جديدة في العلاقة بين الفكرة والملاحظة، فتبددت الأوهام في ضوء ثورة النسبية، وثورة الفيزياء «وأصبح العلم الاختباري التجريبي يتعامل مع كيانات غير قابلة للملاحظة أصلاً، فلا يمكن رصد الجسيمات الذرية، يمكن فقط رصد آثارها على الأجهزة المعملية، ما يعني أن التجريب يشترط قبلاً فكرة نصمم التجربة والآثار المتوقعة على أساسها، وإلا سيدخل العالم إلى معمله ولا يجد شيئاً يفعل»^(٢).

II- في العلوم الإنسانية والاجتماعية

منذ انطلاق العلوم الإنسانية والاجتماعية في القرن التاسع عشر، جعل الإنسان موضوعاً للعلم والمعرفة، وساد الأمل والحلم

(١) م.ن.، ص ١٦٥.

(٢) م.ن.، ص ١٧٢.

الأسطوري، بتحرر الإنسان من استلاباته، وخواطره «ومن كل المحددات التي لم يكن متحكماً فيها، ويستطيع بفضل هذه المعرفة التي اكتسبها عن نفسه أن يصبح من جديد، أو يصبح لأول مرة، سيد نفسه ومالكها، وبعبارة أخرى، لقد جعل الإنسان موضوعاً للمعرفة كي يصير بإمكانه أن يصبح ذاتاً فاعلة لحريته نفسها ولوجوده نفسه»^(١).

ما الذي حدث؟ منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، لم يُعثر على هذا الإنسان، أو هذه الطبيعة الإنسانية، المتحررة من كل الخواطر والأوهام والمحددات المعلوم منها وغير المعلوم، وكشفت الدراسات التحليلية التي أجريت في مجالات متعددة، منها ما أُجري حول ظواهر الجنون مثلاً، أنَّ اللاوعي لدى الإنسان يسير بمقتضى أواليات، بمعنى أنَّ هناك أواليات تؤثر في الإنسان وفي تفكيره وسلوكه، وهذا ما سميناه سابقاً (وعي قبلي). هذه الحال ليس لها علاقة البتة بما كان الناس يتوقعونه، من الوصول إلى إنسان منعتق من القبليات أو الأواليات كافة، الوصول إلى ماهية إنسانية بحتة، «قد تكون الرغبة في فصل الإنساني عن «الإلهي وتحديد موقع الإنسان في الوجود، وراء محاولات الانتقال من الإلهيات

إلى الإنسانيات، ومواجهة الفكر الديني» «بالفكر العلمي» أو من علم آلهة (theologie) إلى علم الناس (anthropologie)^(١)، تلك الرغبة في الانتقال أو الضرورة في الانتقال (وهي حدثت في مرحلة تولد الإنسان بالغيب، واشتهائه الماديات في آن) ساهمت في الدفع باتجاه تعدد البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية وتوسع مجالاتها ونظرياتها ومناهجها، واختلاف طرائق وتقنيات وأدوات جمع المعلومات بصورة عامة.

لكن الشكوى بقيت في موطن الإنسانية والاجتماعية، في مدارسها ولدى علمائها، من عدم قدرة هذه العلوم على تحقيق نجاحات باهرة في البحث عن الإنسان أو في الإنسان، والوصول إلى الإنسان الذي كان ينشده الحلم الأسطوري.

بالرغم من اختلاف وتعدد أنواع البحوث العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية وانقسامها بين نظري وتطبيقي، إلا أن هذه البحوث اندرجت وفق الترتيب الآتي:

١- البحوث الاستطلاعية وعرفت أيضاً بالبحوث الكشفية (exploratory research) وتستهدف التعرف إلى الظاهرة أو المشكلة المحددة بغية اكتشاف حقائق أو أفكار جديدة، تساعد

(١) Hassan hamali: théologie et anthropologie, in renaissance du monde. Arabe, colloque, Genève, 1975

على تحديد أبعاد مشكلة البحث، ويمكن لها أن تستهدف الإجابة عن التساؤلات أو الفروض المسبقة التي يضعها الباحث.

٢- البحوث الوصفية (descriptive research): يشتمل هذا النوع

من البحوث على دراسة الظواهر، والمواقف، والمجموعات، وهي لا تستلزم وجود فروض مسبقة، أو تساؤل مسبق يرتبط بتوقع حدوث الظواهر أو تحديد أسباب تكرارها في الواقع، وهذا يعني أن مهمة الباحث أولاً هي وصف الواقع بدون أفكار مسبقة، إلا أن ذلك لا يمنع الباحث من التركيز على جانب أو جوانب معينة من موضوع الدراسة، بغية توضيحها، لكن مهمته بالأساس هي وصف وتدوين البيانات وجمع المعطيات من الحقل الميداني أو من السجلات والوثائق أو من الأشخاص المعنيين بالموضوع... الخ.

يمكن للباحث أن يستخدم في دراسته الأسلوب الكيفي أو الكمي. الأسلوب الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما الأسلوب الكمي فإنه يستخدم الأرقام في عمليات الوصف، وكذلك الجداول، ولهذا فإن بعض الباحثين يشيرون إلى الدراسة الوصفية بأنها دراسة إحصائية.

بداية استخدام الدراسة الوصفية كانت في القرن الثامن عشر، حين أجريت دراسة لوصف حالة السجون البريطانية، ومقارنتها بالسجون الفرنسية والألمانية، ونشطت هذه الدراسات إجمالاً

خلال القرن التاسع عشر مع فريدريك لوبلاي (١٨٠٦-١٨٨٢) بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعمال في فرنسا، مستخدماً في ذلك المقابلات والاستمارات. وخلال القرن العشرين تطوّرت هذه الدراسات بشكل واسع مع دخول الحاسوب مجال البحوث العلمية.

تبرز أهمية الدراسات الوصفية في شموليتها، وإمكانية استخدامها في العديد من الميادين وفروع العلوم الإنسانية والطبيعية. ولا يقتصر الأسلوب الوصفي على جمع البيانات حول ظاهرة معينة بل يتعدّى ذلك إلى تصنيفها وتنظيمها بهدف فهمها، ومن ثم التوصل إلى استنتاجات وتعميمات.

وفقاً لذلك فإن الدراسة الوصفية تجري على مرحلتين:

الأولى: الاستكشاف وجمع البيانات: (explorative and formulative stage).

الثانية: مرحلة التشخيص والوصف المعمّق والتصنيف (diagnostic and intensive stage).

ترتبط كل من المرحلتين بالأخرى. في التعبير عن الاستنتاجات والتوصل إليها^(١).

(١) محمّد علي محمّد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦ ص ١٨٩.

٣- البحوث التشخيصية (diagnostic research) أو البحوث التفسيرية:

وهي البحوث التي تعمل على اختبار الفروض السببية، وتعرض خصائص الظاهرة كمياً وكيفياً بصورة محكمة ودقيقة، يسعى من خلالها الباحث إلى تحديد مدى وجود علاقات سببية بين الظواهر، وغالباً ما تشترك مجموعة من العوامل في حدوث الظاهرة. تُلخّص سمات الدراسات التشخيصية بما يلي:

١- تستخدم الوصف الكمي أو الكيفي.

٢- تهتم بتحديد العوامل المختلفة المؤثرة أو المتأثرة بالظاهرة.

٣- تتضمن فروضاً توضح العلاقة السببية بين الظواهر.

يمكن القول أنّ الدراسات التشخيصية أو التفسيرية أكثر دقة

وأقل مرونة وأكثر إحكاماً من الدراسات الاستطلاعية والوصفية.

خلاصة القول، أنّ البحوث العلمية في العلوم الإنسانية

والاجتماعية وفي سياق استخدام مناهجها وتقنياتها وأدواتها، على

أنواعها، حُسِمت الأمور فيها منذ البداية لمصلحة الفكرة كمحطة

أولى ينطلق منها البحث. ولم نلاحظ نقاشاً في ما خص هذه

المسألة خصوصاً في العلوم الاجتماعية، ولم نقع على تبرير لوجودها

أو حول معناها ومغزاها والهدف منها، ووظيفتها ودورها. وحتى

الاتجاه التجريبي لا يرسم أي علامة استفهام حول ضرورة الفكرة كمحطة أولى في البحث.

وهذا ما يستدعي السؤال، لماذا هذا الصمت؟ إنه سؤال الريبة والشك، بما هدفت إليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، عندما حُسمت لمصلحة الفكرة.

لماذا هذا السؤال؟ ولماذا الشك؟ لأنّ النظر في بداية النظام المعرفي الذي أنتج العلوم الإنسانية ومناهجها، انطلق أساساً من مبدأ العلة الكافية، واندفع من حيث ديناميته الذاتية إلى اقتحام ميادين جديدة، فكانت المعادلة التالية، ما ينطبق في مدار العلوم الطبيعية أو العلوم البحتة ينطبق على وقائع العلوم الإنسانية، وإلا اختل مبدأ العلة الكافية. هذه مسألة نجدنا أمامها عندما نسلم بأنّ الفكر البشري يبدأ بالبحث عن العلل مباشرة عندما يدخل في مواجهة مع ما يريد أن يعبر عنه، أو ما يريد أن يعرف عنه ويكشفه ويفهمه... الخ. فهو يريد أن يكون لأحكامه أساس. فوحدها الأحكام المثبتة تُعقل أو توافق العقل. لقد شهد الفكر البشري هذا البحث عن العلل في مختلف مراحلها.

فلماذا حسمت الأمور حول الفكرة في العلوم الإنسانية؟ ولماذا تبدو ثنائية الفكرة والملاحظة أسهل بكثير في العلوم الإنسانية والاجتماعية منها في العلوم الطبيعية؟

المسألة هنا ليست شكلية، فنحن أمام خيارين، إما تعميم مبدأ السببية للنفاذ من مدار الطبيعي إلى المدار الإنساني، وإما مبدأ العلة يكون ناقصاً، وهذا الأمر غير ممكن، لماذا؟ لأنّ مبدأ العلة الكافية لا يستطيع أن يكون ناقصاً، لأنه بذاته ضروري وشامل.

إذن نحن أمام أمر يكاد يكون حتمياً، لأنه «لا يوجد شيء بدون علة، وإننا نقبل بهذا المبدأ فور استماعنا إليه: إننا لا نجد ما يحكى مباشرة شيئاً مضاداً له، غير أننا لا نجد ما يؤمّن نوعاً من التأمل المخصوص بهذا المبدأ، أي إنه يدخل في عداد الأشياء التي تقوم تلقائياً. هذه الأشياء اللامبالية التي نمرّ بها يومياً، وهكذا نعتقد أنّ المبدأ كان دائماً معروفاً، وهذا صحيح بوجه ما، وسوف نرى بوضوح أشد كيف أنّ بعض أصداء هذا المبدأ كانت مدركة، ليس فقط في واقع الأمر بالضرورة، وسوف نرى كيفية هذه الضرورة^(١).

لعب مبدأ الضرورة الدور الأساسي هنا، فكانت انطلاقة العلوم الإنسانية والاجتماعية من هذا المبدأ الملازم لمبدأ العلة الكافية. لقد كان الحديث عن مبدأ العلة الكافية في انطلاقة هذه العلوم، مرتبطاً بضرورته واضطراريته، فمن الضروري، أن نكون

(١) مارتن هيدغر، مبدأ العلة، ترجمة د. نظير جاهل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١م. ص ٣٠.

أمام هذه العلوم لضرورة المواجهة، هذه النقطة الأولية، لا يمكن إزاحة الفكر الكنسي بلا فكر مواجه؛ بديل، يغطي النواحي كافة، هناك ضرورة لهذا الفكر، ولانطلاقته، يستلزم استكمال المواجهة تعميم السببية العلمية، استعارتها من العلوم البحتة وتوظيفها في الفكر الجديد وعلومه، لماذا؟ لأنَّ ذلك يسهِّل عملية التحكم في المسار الجديد والإجهاز على المسار القديم (المسار الكنسي) أو مسار الفكر الكنسي، لأنَّ عملية المواجهة ينبغي أن تنقل المجتمع الإنساني من وضعية عقدية إلى وضعية أخرى، وهذا يحتاج إلى الدخول في معركة أخرى، وهي المعركة ضد الوعي، لأنه معتبر من بقايا الفكر الكنسي، ينبغي إزالته، فلا بد من أن يتجابه العلم والوعي، بما أنَّ العلم من بقايا الفكر الكنسي وهذا الفكر كان ضد العلم، فإن الوعي هو كذلك، هذه مواجهة حتمية بينهما، العلم في مواجهة الوعي الإنساني. تطلَّب هذا الأمر إيجاد ثنائية تتمثل في الباحث/ الموضوع. لماذا؟ أولاً لأنَّ المواجهة بين العلم والوعي، تعني جعل هذا الوعي مستهدفاً. فلسفة الأمر هنا تقول إن الاستهداف يحصل من خلال جعله موضوعاً للبحث. أمام هذه العملية، يصبح بديهياً أنَّ الباحث هو في مقابل الوعي، الموضوع هو الوعي وبالتالي هو الإنسان، فنحن أمام الباحث الإنسان في مقابل الموضوع الإنسان. هذه نقطة الارتكاز، لذلك كانت الفكرة

ضرورية، فكرة الإنساني موضوعاً للبحث، إنسان ينظر في إنسان، يحتاج ذلك إلى التركيز على الوعي/ اللاوعي، إنه طموح نحو جب ما قبل هذا النظام المعرفي من مشاريع معرفية ومنها المعرفة الدينية وحتى المعرفة السياسية.

لقد شكّل العبور من العلوم البحتة إلى العلوم الإنسانية، فتحاً في الميدان الإنساني، ولوحظ في الواقع الملموس لهذا الميدان جملة من الصفات:

- يصعب الإحاطة بموضوع يوجد في شكل زمني متتالٍ، فهو دائم الحدوث وليس موضوعاً حادثاً، أي إنّ الموضوع ليس نتاجاً وإنما سيروية.
- ليست حرّة هذه العلوم في التعامل مع الموضوع (الإنسان) على أنه مادة بحثية.
- لا تتمتع بسمة الضبط؛ من أولى ميزات الظاهرة الإنسانية تداخل العوامل والتغيرات فيها.
- الظاهرة في تغيّر مستمر ودائم. وأثناء الملاحظة نفسها تتغير الظواهر الإنسانية وتتخذ اتجاهات مغايراً لوجهتها الأولى.

• يؤدّي إدخال عامل معين إلى تعديل في العوامل الأخرى^(١).
إننا نقرب هكذا من القول بأنّ صدقية العلوم الإنسانية ترتبط، بحركتها البحثية وليس بانتمائها الفكري، وارتباطها واختلاطها بالعلوم البحتة، ومهما يكن من أمر، فإن المسار الذي سلكته تلك العلوم ومدارسها سواء أكانت ماركسية أم هي متأثرة بدوركهايم وفوكو وسارتر وستراوس وغيرهم، أبقاها ملتبسة، رغم ما راكمته من معرفة، وأبقاها مشكوكاً في عمليّتها، لعدم تمتعها بشروط عملية كافية. لقد نشأت مدارس ومذاهب واتجاهات وايدولوجيات تتناسل بعضها من بعض، تحكمها فرضيات تملك حداً من التماسك، وهي تجريبية بقدر ما، تشكل اعتقادات وآراء وسياسات وأخلاقيات، هي باختصار موضوعها الرئيسي هو الإنسان^(٢)، وأفعاله ونشاطاته وأقواله، لقد سميت المحاولات التي استهدفت دراسة كل ذلك علوماً إنسانية واجتماعية، منفصلة عن العلوم البحتة والعلوم الطبيعية. لقد بتنا أمام علوم جعلت

(١) إبراهيم، عبدا لله: علم الاجتماع (السوسيولوجيا)، المركز الثقافي العربي الطبعة

الثانية، بيروت، ٢٠٠٦م. ص ١٩٨.

(٢) راجع: خواجه، د. أحمد، أوهام المؤالفة بين العلوم والإيديولوجيا، مجلة الفكر

العربي، العدد ٥٥، كانون الثاني، شباط ١٩٨٩، ص ١٤٤.

موضوعها الاجتماعي داخل المجتمع. الأفعال والأقوال داخل البنية المجتمعية. الـ«نحن» والـ«أنتم» والـ«هم» موضوعاً للبحث، إنه هو الموضوع الحقيقي، الفكرة الموضوع، فهو تلك الوحدة من الأوضاع والمشاعر والأفكار والأفعال التي يفرضها الاجتماع البشري^(١).

Claude rivi re, l'objet social, op, cite, P. 248.

(١)

ج- تعدّد مناهج البحث العلمي

هل يوجد تعدّد مناهج أم ماذا؟

شاع في معاجم اللغة العربية أن المنهج يعني الطريق البيّن الواضح، ففي تاج العروس: «النهج بفتح فسكون: الطريق الواضح البيّن وهو النهج محرّكة أيضاً؛ قال أبو ذؤيب: به رُجُمَاتٌ بَيْنَهُنَّ مَخَارِمٌ... نُهْوجٌ كَلَبَاتِ الْهَجَائِنِ نِيحٌ وَطُرُقٌ نَهْجَةٌ: واضحة المنهج بالفتح. والمنهاج بالكسر وفي القرآن الكريم «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا». المنهاج الطريق الواضح.

وفي لسان العرب نهج طريقٌ بيّن واضحٌ وهو النهج، قال أبوكبير فأجزّته بأقلّ تحسّب أثره نهجاً أبان بذئ فريغٍ تخرفٍ والجمعُ نَهَجَاتٌ ونُهَجٌ ونُهْوجٌ، قال أبو ذؤيب به رُجُمَاتٌ... وَطُرُقٌ نَهْجَةٌ وَسَبِيلٌ مَنَهَجٌ كَنَهَجٍ وَمَنَهَجٌ الطريق وضّحه والمنهاج كالمنهج... الخ. مما ورد في مختار الصحاح والمعجم الوسيط والصحاح في اللغة، وفي الكليات وغيرها من المعاجم.

ولفظ كلمة منهج هو ترجمة للكلمة الفرنسية *méthode* ومثيلاتها في اللغات الأوروبية الأخرى، استعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة، واستعملها أرسطو بمعنى بحث، والمعنى الاشتقاقي الأصلي لها يدلّ على الطريق أو الهدف المطلوب.

عملياً لم يأخذ هذا المصطلح معناه الحالي إلا في المراحل التي بدأ ما يعرف بعصر النهضة الأوروبية، حين ظهر لأول مرة في القرن السادس عشر على يد راموس وزاربيلا ومولين، بين ١٥٧٨، و١٦٠٩؛ ثم شاع استخدامه في كتابات فرنسيس بيكون في كتابه «واعد المنهج التجريبي» ١٦٢٠م، وفي كتاب ديكارت «مقال في المنهج» ١٦٣٧م. وهما قد عاصرا حركة التحول في العلم الحديث، وكان مصطلح الطريقة أو المنهج يعني بالدرجة الأولى المباحث المنطقية التي تؤدّي إلى حسن السير بالعقل، أو تستكمل النقص الأرسطي الملحوظ، وتؤلف منهج العلوم التجريبية. وبذلك بدأ التحول من النظر في مواد القضايا القياسية، إلى التفكير في مناهج العلوم. ثم جاء أصحاب «منطق بور رويال» عام ١٦٦٢م. فاهتموا بتحديد المنهج بأنه «فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون جاهلين بها، وإما من أجل البرهنة عليها حين نكون عارفين بها»، وأخذت تظهر

مجموعة من التعريفات للمنهج منها: تعريف مادلين غرافيتش مثلاً: هو مسار عقلائي للفكر من أجل الوصول إلى الحقيقة، أي إنه مجموعة عمليات ذهنية، تحليل وتفسير. (هل هذا الكلام يكفي؟) فيما عند دبل بايل: هو مسار منطقي، وهو عمليات تحليل هادفة إلى جعل الواقع قابلاً للفهم، وهكذا تتوالى التعريفات التي كانت في معظمها ملتبسة.

مفهوم المنهج هذا شيمته شيمة معظم المفاهيم الملتبسة (حرية، ثقافة، جدلية... الخ). قد يكون مرسوماً من قبل بطريقة تأملية مقصودة، وقد يكون نوعاً من السير الطبيعي للعقل لم تحدد أصوله سابقاً، وهذا تلقائي.

نحن بهذه الحال أمام نوعين من المنهج: الأول: تأملي، والثاني: تلقائي.

التبصر في هذين المنهجين أو النوعين من المنهج، يجعلنا نقف أمام، أو بالأحرى يقودنا إلى التدقيق في مسألة مهمة جداً تتعلق بأنماط المعرفة، في مبدأ المعرفة وكيف تحصل، ما هو المسار الذي سيسلكه الإنسان (العادي أو العالم) للوصول إلى المعرفة، إذا ما أخذنا في الاعتبار أنَّ الإنسان العادي أيضاً باحث عن المعرفة. انطلاقاً من تعدد الاحتياجات، ومراتب الجهل بالواقع المعيش والمحيط، فإنَّ النزعة إلى المعرفة لدى الإنسان تلفتنا إلى

أنَّ الإبداعات العلمية التي تحقّقت على مرّ التاريخ، لم تكن بحاجة إلى برمجة بالمعنى الدقيق للكلمة، بقدر ما كانت ترتبط بسلسلة النقلات الحرة التي أمنها العقل البشري والمعرفة بشقيها (القبلي والحصولي).

التعمق أكثر في هذه المسألة يأخذنا إلى البحث في أنماط المعرفة، أي لا بد من طرح سؤال حول أنماط المعرفة، ما هي أنماط المعرفة العلمية (الحصولية)؟

المتعارف عليه أنه يوجد نمطان من المعرفة، إما المعرفة الاستقرائية، وإما المعرفة الاستنباطية. ومنذ القدم اشتغلت العلوم وفق الآتي:

- علوم الرياضيات وعلوم المنطق. تمثل، في طبيعتها وطبيعة موضوعها، المعرفة الاستنباطية.

- العلوم الطبيعية والفيزيائية والإنسانية، تمثل، في طبيعتها وطبيعتها موضوعها المعرفة الاستقرائية.

مع ظهور المنهج العلمي المعاصر، سجّل تقدم ملحوظ للممارسة العلمية بالطرائق التجريبية المميّزة لعلوم «المشاهدة، والاختبار» من دون الرجوع إلى المنطق الأرسطي، الذي وجهت إليه اتهامات عديدة: إنه منطق شكلي، وهو لغوي، وهو منطق غير

منهجي، وشبه جدلي، وغير حركي. هذا النقد لا يعني أنه يستند إلى أن أرسطو قد أهمل الاستقراء، لا، أرسطو قال بأن «إقامة قضية عامة... لا يمكن أن تتم عن طريق الاستنباط، وإنما بالالتجاء إلى الأمثلة الجزئية التي يكمن فيها صدق تلك القضية العامة»^(١). إنما يستند النقد هنا إلى اتجاه أراد أن يأخذ العلم الإنساني نحو طريقة في البحث ملتزمة المنحى الذي اتخذته علوم الفيزياء والطبيعة أكثر. في هذا الإطار برز الاتجاه التجريبي (استقرائي)، والاتجاه الرياضي (استدلالي)، بدأ الاتجاه الأول مع فرنسيس بيكون، ثم جون ستيوارت مل، وصولاً إلى كلود برنارد، أما الاتجاه الثاني، فقد بدأ مع ديكارت وتطور مع حركة الاكسوماتيك الحديث (حركة النقد الداخلي في الهندسة)، وصولاً إلى برتراند راسل.

- المنهج التجريبي: هو منهج العلوم الطبيعية، ومنهج العلوم الإنسانية أيضاً، ويعتمد الاستقراء.

- المنهج العلمي الرياضي: هو استدلالي، تطور مع ديكارت الذي وضع الهندسة التحليلية، معتبراً العلم الرياضي العلم الرابط

(١) د. فضل الله، مهدي، مدخل إلى المنطق (المنطق التقليدي) بيروت، دار الطليعة،

بين جميع العلوم، ومميزاً بين الاستدلالي والحدسي، بطريقة منهجية تُعتبر أساس تطور العلم الرياضي المعاصر^(١).

كلا المنهجين منبثقان في الأساس من منهجي الاستقراء والاستنباط، إلا أنَّ عملية تطويرهما ارتبطت بالتطور والتبدل الذي طرأ على واقع الحياة الإنسانية، وبالتالي أبحاث ضرورات تطور العلوم، المرتبطة بضرورات الثورة والنهضة، وما عرف بالتنوير، إمكانية تطوير مناهج العلوم، وبتنا أمام المنهج العلمي المعاصر.

يبدو رغم كل المظاهر أنه ليس من السهل على الإنسان معالجة مسائل المعرفة، وطرائق الحصول عليها. لقد استطاع الفلاسفة والعلماء التحدّث عدة قرون، عن العلم والمعرفة انطلاقاً من الحدس ومن التجربة، وجرى التسليم أنَّ امتلاك الإنسان للمعرفة يأتي من طريق الاستقراء أو من طريق الاستنباط. ودار النقاش طويلاً حول أي من المعرفتين هي الأصح، المعرفة بالاستقراء أم المعرفة بالاستنباط؟ ومع ذلك، فإن جواباً قطعياً عن هذا السؤال والنقاشات المتعلقة به لم تحسمه البشرية؛ الصعوبة في الإجابة القطعية أو الحاسمة التي يمكن أن تنهي النقاش ويجري

(١) الفندي، د. محمّد ثابت، فلسفة الرياضة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٩م. ط١.

التسليم بها، لم تكن في يوم من الأيام أعسر مما هي عليه الآن، بالرغم مما طرأ على العلوم من تطوّر في ميادين الطبيعة والرياضة والإنسانيات. وبقي مشكل آخر يوازي هذا الأمر أهمية هو المعرفة، مدى دقتها وصدقيتها، وأحقيّتها. أن يشكل تاريخ المعرفة وطرائق الحصول عليها أو كيفية الحصول عليها جزءاً لا ينفصل عن المعرفة نفسها، وهذا يعني أنّ العلوم والمعارف التي جرى تحصيلها بأي من الطرائق وتحت أي من العناوين في المراحل التاريخية السابقة، سواء بوساطة الاستقراء أو الاستنباط وفق المنطق الصوري أو غيره، وسواء تحت عنوان العلم أو الفلسفة أو الأسطورة أو غير ذلك، في ميادين الطبيعة والرياضيات والإنسانيات، لم تسقط مشروعيتها أمام العلم الحديث، ومناهج العلوم المعاصرة، أو التمثلات التي يتمثل بها ويتخفّى بها الاستقراء والاستنباط، مما يعرف بالمنهج التجريبي، والوظائفي، والعقلاني، والتحليلي، والوضعي، والكمي... الخ.

بالتأكيد، يمكن أن نكون أمام عملية النقد، وعلى هذا الأساس فإن ما نراه اليوم من ماهية للعلم الحديث وطرائق تحصيله، لم يكن يراه من سبقنا في ما مضى من القرون، تبعاً لاختلاف الأزمان والتطوّر الذي شهدته. فهل تنجح محاولات تقديم البديل لطرائق المعرفة والعلم، وتقديمها على أساس أنّها الوحيدة التي تمكّن

الإنسان من الاكتشاف والتطور والتقدم وتحصيل المعرفة...؟ الخ. سيعضنا ذلك أمام مشكلة وجودية، تتمثل في وجود العلم نفسه. وما هو موجود به أو بدونه. لماذا؟ لأننا هنا أمام حقيقة قوة الوجود الإنساني. هل يتحقق العلم دون تحقق قوة الإنساني، أو تحقق الإنساني؟ بالمعنى الذي يعطي الإنسان مكانة أعلى أو فوق مكانة الموجودات الأخرى أو يسند إليه عمليات إنتاج العلم والتقدم والتطور والتغير والتبدل. مهما يكن من أمر، فإن المعرفة سواء جرى تحصيلها بواسطة الاستقراء أو بواسطة الاستنباط، أو من خلال الأشكال التي يتخذها ويتخفى بها الاستقراء، (التجريب والعقلانية والوصفية... الخ)، فإنها معرفة الإنسان العارف العالم، إنها معرفة العاقل وصاحب العقل، معرفة الإنساني الذي لا يمكن استبعاده، مهما كان، وتحت أي مبرر. لقد كان الإنسان ولا يزال فاعلاً قادراً على الحضور والتعبير والوعي. كلامنا هذا لا يعني بحال من الأحوال، ما ذهب إليه ديكارت. إنَّ قوة الحضور الإنساني وتحقق وجوده بواسطة العقل إنما أمنت للإنسان أن يتميز، وأمنت له التطور الاجتماعي والرقى المعرفي والحضاري هذا ما نسعى إلى قوله. لقد ذهب ديكارت إلى القول بأنَّ الوجود الإنساني لم يعد بعد الآن مضموناً من قبل الله، بل بتوافر الفكر الواضح، فأنا أفكر إذاً أنا موجود.

صحيح أنَّ الإنسان قد استفاد من امتلاكه للعقل، فتسلطن على الكون وموجوداته، إلا أنَّ ذلك لم يحد من هلعه وخوفه، وبمعنى أصح لم يتخلص من الهلع والخوف اللذين يشعر بهما باستمرار. لقد مكَّن التحكم الإنساني في العديد من الموجودات، تأمين وجوده، وتقليص دائرة الخطر، وذلك بوساطة الكشف العلمي، إلا أنَّ قوة العلم وقوَّة العقل لم تمكِّنه من اكتشاف أسرار جمّة في هذا الكون ولم تمكِّنه أيضاً من التحكم في العوامل الطبيعية الأكثر تأثيراً فيه. صحيح أنه عرف الكثير عنها، إنما رغم التقدم العلمي الذي توصل إليه، خصوصاً في القرن الأخير، بقي جاهلاً كيفية تأمين نفسه من الهلع والخوف معلومي المصدر أو مجهولي المصدر. وبالتالي فإن وجوده لم يتحقّق بقوة عقله وعلمه، ولا يزال هذا الوجود غير مضمون، وبالتالي فإن الحضور الإنساني أصلاً، غير متحقّق لولا الوجود الإلهي وما يؤمّنه الله للإنسان.

لماذا نقول هذا الكلام؟

أولاً: لأننا نجد أن ما حققه الإنسان بوساطة العلم والمعرفة من تقدم وتطور خصوصاً في القرن الأخير (٢١) إنما كان بامتلاكه العقل وقوة حضوره في الحياة الإنسانية، سواء كان هناك دور للوعي أو غير الوعي أو لم يكن.

ثانياً: لأنَّ العقل هو الذي أباح للإنسان التعرف إلى كيفية

البحث عن المعرفة والعلم، وتحديد مناهج البحث، والتي تحدت أصلاً بالاستقراء والاستنباط، وأنّ هذا العقل هو الذي يسعى إلى الاحتيال العلمي، ويحاول إقناعنا بمناهج متعددة هي في حقيقتها أشكال يتخفى خلفها أو بها الاستقراء الأكثر هيمنة في العلوم الإنسانية على ما يقتنع بذلك الإنسانون، والاستنباط الذي يبسط سلطانه أيضاً في هذه العلوم متسترّاً حيناً وغير متسترّ أحياناً أخرى.

إنّ استكمال هيمنة الفكر الموضوعي، المنطلق من المبدأ الملحاح، مبدأ العلة، يحتاج إلى استكمال فرض السلطة على مناهج البحث ومركبات التفكير الإنساني، إذ لم يعد كافياً العمل وفق مبدأ الضرورة، بعدما مرّت قرون على إزاحة الفكر الكنسي الذي كان مهيمناً على نواحي الحياة الإنسانية كافة، وأصلاً، لم تتم إزاحة هذا الفكر كلياً، إلّا من بعض النواحي، وبقي متغلغلاً في نواحٍ أخرى، وإنّ التصدي العلمي لهذا الفكر، انطلق أصلاً، من نقطة أساسية يقول بها الفكر الديني وهي اللّحمة، لكن كان على الفكر العلمي أن يذهب إلى ضرب مسألة الوعي الإنساني، التي يعطيها الفكر الديني دوراً، ليجري انفصاماً تاماً بين الإنسان والموجودات الأخرى، ويعطي دوراً أول للإنساني في تحقيق ضمانة استمرارية وجوده، بعيداً عن اللّهِ. (نقل التبعية من سلطة الكنيسة إلى سلطة أخرى).

في الحيلة، تعدد المناهج مرتبط بتمكّن الإنسان من تحقيق هذا التعدد. لقد حقّق إمكانية وجود المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنطق، وحقّق تطوراً ما في هذا السياق، لكنه إلى الآن لا يشعرنا ما يُقال حول مناهج «التجريب، والعقلانية أو الموضوعية، والنقد والتحليل... الخ»، إننا أمام تحقّق مناهج جديدة، إنما نحن أمام أشكال مختلفة لاستخدامات الاستقراء والاستنباط.

وبالفعل لا شيء يثبت حتى الآن، أنّ تعدّد المناهج المعمّم في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يؤدّي حكماً إلى الإلغاء أو الاستبدال أو التخطّي للاستقراء والاستنباط، وإنما يظهر نسبة عالية من التجديد والتخفي بأشكال متعدّدة.

إنّ التعدّد المثار في مجال العلوم، ناتج في الأصل من تغييب الموضوعية العلمية، وحضور قوة احتكار الحقيقة. وهذا ما وضع الفكر الإنساني المعاصر أمام مشكلة ليست في الأصل حقيقة مطلقة، وأخذ يعمل آلياً من خلال توهمه امتلاكها ووضع سلطة لامتلاكها، أي امتلاك تعدد المناهج.

إنّ القفزة العلمية التي تحققت ابتداءً من الثورة الصناعية وما تلاها، لا يبرر أبداً، عمليات تأصيل مبدأ تعدد المناهج، الذي ينزع نحو امتلاك الحقيقة. إنّ تكسير مبدأ وجود منهجين سبيلاً للمعرفة، وتأهيل مبدأ تعدّد المناهج، إنما يأتي في سياق إرساء قواعد

أنترولوجية تقوم عليها مبادئ التعارف والتداول بين الأنا والآخر،
تكريس مبدأ الانفصام، بين الأنا (الإنساني) والآخر (الإنسان الآخر، غير
الإنساني) تكريس مبدأ الثقافي والتاريخي والعلمي، في مقابل غير
الثقافي وغير التاريخي وغير العلمي (البدائي).

الفصل الثالث

الموضوع والبحث في العلوم
الإنسانية والاجتماعية

أ - بناء الموضوع وتحديده وتعيينه

١ - كيف يبنى الموضوع؟

ليس الموضوع شيئاً جاهزاً نجده أماناً، بل إن الموضوع العلمي يبنى بجهد الفكر، إنه يبدأ من النظرية، الفكرة العامة. هذا الكلام الذي يتناوله علماء الاجتماع في حديثهم عن الموضوع، معتبرين أنه لا يغفل الواقع، بل يتعامل معه تعاملًا إيجابيًا، يحتاج إلى نقاش ينطلق أولاً من القول أو السؤال: كيف برزت الفكرة؟ من أين جاءت؟ إذا كان علم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية، وكذلك العلوم الإنسانية، تدرس الظواهر الاجتماعية، كيف يضع الباحث في هذه العلوم فكرته لينطلق منها في بناء الموضوع، إنه ينظر إلى الواقع، وبالتالي فإن الواقع هو الذي يؤمن موضوع البحث. يعني ذلك أنه لا بدّ من تلاقي الفكر (النظر) مع الواقع لإنتاج الفكرة التي ننطلق منها في تحديد موضوع البحث وبنائه. في هذه الحال، يصبح الواقع موضوعاً للبحث، من خلال ما حددناه للدراسة وفصلناه

نظرياً بشكل مؤقت عن محيطه وحولناه إلى مفردات نظرية، يكون التناسق قائماً بينها.

هنا ينشد الباحث بعيداً عن الواقع، ويحاول أن يجعل عمله أشد واقعية من الواقع الأساسي نفسه، فينحاز إلى موضوعه، (هنا تظهير لمعنى الموضوعية. انحياز الباحث إلى الموضوع، ووضعه موضع الواقعية الشديدة). ويبدل جهداً في إعادة تركيب الوقائع وفق أنظمة عقلانية متماسكة، تبيّن ترابطها وتوفّر القدرة على التحكم فيها عبر اكتشاف قوانينها.

عندما يدرس العالم أو الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ظاهرة ما، هل يحق له أن يقيم بناءً نظرياً يدرس على أساسه الظاهرة؟ أم أنّ عليه أن ينظر في الظاهرة بما تحمله من عناصر، وما تظهره من وقائع، وما تخفيه فيدرسها؟

إننا هنا أمام إشكالية الموضوعية عينها في بناء الموضوع. فإذا كان الموضوع بالأساس في العلوم الإنسانية والاجتماعية، هو الإنسان، فإن ما ينتجه هذا الأخير من ظواهر ووقائع هو الذي يدرس في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى جانب درس الإنسان كإنسان + كيف ندرس ظواهر ينتجها الإنسان؟ وكيف ندرس الإنسان؟.

القول بأن المنطلقات الأساسية في بناء موضوع الدراسة هي

بجهد نظري، يعني موقفاً مسبقاً يفرضه الباحث، وهذا يعني انحيازاً موصوفاً، تجاه فكرة الباحث ونظريته. إنها التقليد الذي مارسه هذه العلوم للعلوم البحتة. نحن نعرف أنَّ الإنسان لا يمتاز بالثبات بل بالنمو والتغيّر في مستوياته كافة، وكذلك فإن ما ينتجه الإنسان من ظواهر اجتماعية، ووقائع هي في حال تغيّر وتبدّل، فإذاً كيف ندرسها في لحظة ما دون أن نلاحظ مراحل التغير وما طرأ عليها أثناء دراستنا؟ كيف يمكن دراسة موقف ما في لحظة ما دون الانتباه إلى ما يتأثر به هذا الموقف في الزمان والمكان؟ كيف نقوم بإعادة تركيب المواقف والوقائع نظرياً، ولا ننتبه إلى أنَّ في لحظة إعادة التركيب تحدث تغيّرات؟

إنَّ القول بقدرة الجهد التفكيري على إعادة تركيب الوقائع وفق أنظمة عقلانية متماسكة، تبين ترابطها وتوفّر القدرة على التحكم فيها عبر اكتشاف قوانينها. هذه القوانين هي ما يُعيد المتغيّر المختلف من الوقائع إلى الثابت والمعلّل؛ بمعنى تُعطي عللاً كافية، فيظهر لنا مدى رزوح العلوم الإنسانية والاجتماعية تحت وطأة العلوم البحتة، ومدى تدخّل الرياضيات في هذه العلوم على غرار العلوم البحتة. إنه من السهل إعطاء علل كافية لإثبات الروابط التي نقرر

وجودها، أو نحكم بين الظواهر، وهنا لا يعود مهماً ما إذا كانت الروابط ضرورية أو محتملة، بل المهم هو أن تعطى علة كافية لضرورتها أو لاحتمالها. يغدو هذا التعليل في العلوم الحديثة بمثابة الروابط، والنظم التي تجمع الروابط. وكلما أسندت هذه النظم إلى قواعد بسيطة ذات علة كافية، اكتسبت صفة التناسق والتكامل والبديهة. وكلما اكتسبت مثل هذه الصفات، أصبحت قادرة ليس على تفسير ذاتها بل على تفسير غيرها من النظم، أو بكلام أدق على إدخال ما يبدو مبعثراً من الأشياء في نظم محسوبة، وبالتالي موضوعية...

هكذا وبكل بساطة يطلقون أبحاثهم، من فرضيات، وليس من وقائع، من أحكام معللة، وليس من عناصر ومعطيات تتشكل منها الظاهرة. (سنتحدث لاحقاً في موضوع الفرضية).

في تعابير إضافية، إن موضوع البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية هو المجتمع الذي يتألف من الـ«نحن» والـ«هم» والـ«أنتم»، من مجموع الناس الذين يمارسون الثقافي والاجتماعي والسياسي والتربوي والديني... الخ، ويقيمون العلاقات والروابط، ويتفاعلون فيما بينهم، ويظهرون المشاعر والأفكار والأفعال. وهي جميعاً تعكس طبيعة الجماعة من حيث كونها جماعة في ذاتها، ولا

تعكس طبيعة أفرادها فقط، فهذه الوقائع موجودة على هذه الشاكلة لأن الجماعة موجودة على هذه الشاكلة أيضاً^(١).

هكذا الجماعة تنتج وقائع وظواهر، يلعب الفكر الإنساني دوراً مركزياً في إنتاجها، لكن هذا الإنتاج متعلق بالجماعة، وخصوصيته متعلقة بخصائصها. هذا ما يمثل موضوع البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. إن تحديد الموضوع وبناءه، ينطلق من النظر إلى الوقائع، هكذا، فإن الفكر والنظرية المعطاة مكانة كبيرة في البحوث العلمية، لا بد وأن يكون للوقائع دور في بلورتها لدى الباحث، لما لهذه الوقائع من تأثير في عمليات التطور والتغير والتبدل داخل المجتمع، وهذا ما ينبغي أن يهتم به الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

إن المعطيات التي تثير الانتباه، وتدفع إلى مزيد من الاهتمام، بغية معرفة أكثر حول الظاهرة التي تقرر دراستها، هي التي تطلق الفكرة وتبدأ بتوليدها، إضافة إلى ما لدى الباحث من تراكم معرفي وثقافي، وما يحصل عليه من معلومات من خلال المصادر والمراجع. إن القول بأن الباحث لديه فكرة عن «الكل المجتمعي»، وحبكة الفهم فيها (من الكل المجتمعي إلى الأفراد)، وعن طريقها يتفحص

عالم الاجتماع محسوس الحياة اليومية فيختار منها معطيات محسوسة دون غيرها، ويدمج بينها ويجرّدها وينظرها في تركيب يعبر عن طابعها النموذجي. ويصل في غاية الأمر إلى موضوعه^(١)، يحتاج إلى تدقيق أكثر، ذلك أنّ حبكة الفهم لدى الباحث ليست كافية للقول باختيار الموضوع. إن الوقائع التي تلفت انتباه الباحث هي التي تثير حبكة الفهم، إلا إذا كان المقصود أن ينطلق الباحث من فكرة مسبقة، مقررًا البحث في أمر ما وينزل إلى الميدان يبحث عن المعطيات اللازمة لذلك. حينئذ نكون أمام نوع مختلف من الأبحاث.

الأبحاث التي يمكن القول بأنها واقعية، هي التي تنطلق مما يلفت الانتباه وليس مما يتقرر مسبقًا.

إن النقاش هنا ينطلق من كون الموضوع هو الإنسان، هو المجتمعي.

مثلما أثرنا القول، أنّ الموضوع لا يُقدّم نفسه جاهزاً للدراسة، وأنّ الباحث هو الذي يبنى موضوعه، كذلك، فإن أفكار الباحث لا ينبغي أن تقدم الموضوع، إلا إذا كنا أمام وضعية بحثية تتطلب

(١) إبراهيم، عبد الله، علم الاجتماع (السوسيولوجيا) المركز الثقافي العربي، م. س. ص

ذلك، (شركة، مؤسسة، رسمية، وغير رسمية، محلية أو دولية...الخ) عندها، فإن الباحث يعمل وفقاً لما يحتاج إليه رب العمل، أما الباحث الفعلي، المستقل، العالم، فإن موضوع بحثه ينبعث من الوقائع التي تحدث داخل المجتمع، وتساعد حبكة الفهم التي يتحدث عنها د. عبد الله إبراهيم في بناء موضوعه.

إنَّ موضوع البحث ليس مجرد معطى أو فكرة، بل ينبغي البحث للتوصل إلى موضوع البحث. إنَّ ما ينبغي فعله هو بناء الموضوع من خلال تجميع المعطيات اللازمة وتلاقحها مع الفكرة وتظهرها، لتعيين الموضوع.

٢ - الموضوعية والذاتية في اختيار الموضوع

تثار مسألة الموضوعية والذاتية في العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ بدايات هذه العلوم، وكانت ولا تزال موضوعاً لخلافات شديدة، ووجهات نظر متعددة، وقد ارتبطت المناهج العلمية لهذه العلوم، مثلما المناهج العلمية للعلوم البحتة، بإشكالية الموضوعية والذاتية. الموضوع هو الموجود المدرك بوساطة الإحساس، والخاضع للدرس والتجربة.

الذات وينسب الذاتي إليها، وهي بمعنى الجوهر والهوية،
والشخصية، ويُعبّر عنها وعما بها من شعور وتفكير.
تُعبّر الموضوعية عن إدراك الأشياء مثلما هي عليه، دون انحياز أو
تدخل للأهواء والأفكار بمعنى تجاوز الذات.

هذه الإشكالية التي طُرحت في العلوم البحتة هل يمكن النظر
إليها من المنظار نفسه في العلوم الإنسانية والاجتماعية؟
منذ أن انطلقت العلوم الإنسانية والاجتماعية في الغرب،
جرى المزج بين مناهج هذه العلوم ومناهج العلوم البحتة،
وبالتالي جرى التعامل مع الظواهر الاجتماعية، مثلما يتم التعامل
مع الظواهر الطبيعية، ولم يتنبه كثير من الباحثين والعلماء عندنا
إلى أن هذا الخلط الغربي ناتج من رؤية معرفية أرادت التصادم
مع الرؤية الكنسية، خصوصاً في مسألة الوعي الإنساني، فكانت
الضرورة ملحة للتعامل مع الظاهرة الإنسانية مثلما يجري التعامل
مع الظاهرة الطبيعية؛ كذلك لم يتنبه هؤلاء إلى أن ثمة فروقاً
بين الظاهرتين وهي فروق جوهرية، تتمثل أولاً في أن الإنسان
كائن ذو قصد، لديه عقل وأفكار ومشاعر ودوافع، وهذا ما يحدد
سلوكه وتصرفاته، حيث تلعب الدوافع الناتجة عن الفكر والضمير،
والإحساس، والذكريات والتأمل والطموح والتطلعات، دوراً مركزياً في
سلوكه وفي حدوث الوقائع الاجتماعية وظهور الظواهر، فيما الكائنات

الأخرى لا تمتلك هذه الدوافع، وبالتالي فإن ما ينتج من ظواهر طبيعية لها سمات مختلفة عن سمات الظواهر الإنسانية، وهذا ما يحتم الاختلاف في دراسة كل من الظاهرتين، والاختلاف في مناهج الدراسة وأيضاً في طرائق التحليل والتفسير والشرح.

مثلاً قلنا سابقاً، المجتمعى يتضمّن نتاج الاجتماعيين، الـ«نحن» والـ«هم» والـ«أنتم»، الأفراد والأسر، والمؤسسات أو مجموع الناس الذين يمارسون الثقافى والاجتماعى، والسياسى، والتربوى، والدينى... الخ. وإن موضوع الدراسة الإنسانية والاجتماعية مرتبط بما يفعله هؤلاء، وما تؤدّيه ذواتهم فى الحياة اليومية؛ إن موضوع الدراسة هو الواقعة المجتمعية.

وعلى هذا الأساس يكون المجتمعى هو الموضوع فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو يحمل الذاتى؛ ذاتانيات الفاعلين الاجتماعيين، والباحثين والعلماء. وهذه الذوات تتأثّر وتؤثّر، وفى عمليات التأثير هذه ومن خلالها تدور الحياة اليومية، ويصبح لازماً، فرض الأوضاع والأدوار الاجتماعية للأفراد والجماعات.

هل نستطيع الآن أن ندّعى الموضوعية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ وهل نستطيع أن نوافق أنصار الاتجاه الموضوعى على تصوراتهم؟ حول النظرية الأساسية المتعلقة بالموضوع، بأنه الشىء الخارجى الذى تقع حواسنا عليه.

أم أننا ينبغي أن نذهب إلى ما يقوله أصحاب الاتجاه الذاتي، أو الذاتية، (Subjectivisme)، وأنصاره، بأن الموضوع هو ما تؤلفه التجربة الحية والخبرة الذاتية. وبالتالي فإن الموضوع هو ما بداخله وليس خارجه.

إن المعطيات التي تشكّل الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع، تحمل الظاهر وغير الظاهر، وبالتالي فهي نتاج فعل الفاعلين الاجتماعيين وذواتهم، في ظاهرها وباطنها. ومهما يكن من أمر فإن الموضوع سواء تعلّق بما هو خارجي أو بما هو غير خارجي، فهو متعلق بذوات الفاعلين الاجتماعيين، وعندما يبدأ الباحث عمليات البحث، وتجميع المعطيات، كذلك الأمر، فإن ما هو خارجي أو غير خارجي، سيكون لذات الباحث حضور فيه.

هناك خصوصية إنسانية للموضوع في العلوم الإنسانية والاجتماعية وبالتالي للظاهرة الاجتماعية، خصوصية إنسانية تختلف عن الخصوصية المتعلقة بالظواهر في العلوم الطبيعية، وهذا ما يستدعي الاختلاف الحتمي في دراسة كل من النوعين من الظواهر كما أشرنا سابقاً.

إن هذا الاختلاف يستدعي البحث في اختلاف المناهج والأساليب والطرائق البحثية، أو إدخال تعديلات جذرية تتلاءم

والظواهر الاجتماعية، وبذلك نقدم أجوبة إضافية حول علمية علم الاجتماع والعلوم الإنسانية.

لقد بات لدينا فهم حول الموضوعية والذاتية، كيف يمكن على هذا الأساس اختيار موضوع البحث؟

هل ستلعب الموضوعية دوراً في ذلك؟

أم أنَّ الذاتية هي ما سيساعد على اختيار الموضوع؟

هنا، النظرة إلى الموضوع مرتبطة بالوقائع التي تقدّم نفسها لنا وتثير فضولنا واهتمامنا، لتدفعنا نحو الاختيار، وبالتالي يتقدّم الفضول الذاتي على الموضوع، فيما تتقدم الوقائع لتثير الفضول الذاتي، وهذا ما يعني أنَّ اختيار الموضوع بموضوعية بعيداً عن تدخل الذاتي، هو ضرب من ضروب الخيال، إذ إن الباحث الذي يختار موضوع بحثه، يدفعه الفضول الذاتي لهذا الاختيار، بعدما ضغطت المؤثرات والوقائع والمعطيات على هذا الفضول وأثارتها. فتدخل الذات في عملية الاختيار والقبول للموضوع واقعة لا محالة.

إن كلامنا هذا لا يعني بحال من الأحوال الانتماء إلى البنيوية (Structuralisme) التي حاول أصحابها التوفيق بين الاتجاهين «الموضوعانية، والذاتانية». ففي كتابه «أشياء مقولة» «choses dites» قال بيار بورديو «عالم الاجتماع»: «بشكل عام يتحصل

التجاذب داخل علوم الأنثروبولوجيا، والتاريخ، وعلم الاجتماع، بين وجهتي نظر يستحيل للوهلة الأولى الجمع بينهما وبين نظريتين تقعان، للوهلة الأولى، على طرفي نقيض: الموضوعانية والذاتانية...»^(١). وقدّم نزعة توفيقية بين النظريتين، كانت هذه النزعة أكثر وضوحاً في كتابه الآخر «إجابات» (Réponses) من أجل أمنيات انعكاسية (١٩٩٢)، قال فيه: «... يوجد تطابق وتناغم وانسجام بين البنى المجتمعية والبنى الذهنية، بين انقسامات العالم المجتمعي الموضوعية وبين المبادئ التي يمارسها الفاعلون في نظرتهم»^(٢). وكذلك يفعل كلود ليفي ستراوس في كتابه الشهير «الأنثروبولوجيا البنيوية».

إن ما نذهب إليه هنا هو نزع الاستتار بالحقيقة من قبل كل من النظريتين، والنظر بواقعية إلى المسائل والأمور، بعيداً عن مبدأ التكاذب الذي تخادع من خلاله المدارس في العلوم الإنسانية والاجتماعية. إن الواقع الذي يقدم المعطيات، ينتج من خلال الفاعلين وذواتهم، وهنا تشارك بين الواقعي والذاتي، ينتج الموضوع، ويؤدي إلى تحديده واختياره.

Pierre bourdieu, Choses dites, Minuit, 1987, P. 49.

(١)

Pierre bourdieu Réponses, SEUIL, Paris, 1992, P. 18.

(٢)

هنا كسر للشائع، ونظرة إلى البحث العلمي بواقعية، تنطلق من فهم العلاقة بين الواقع والذات، وإنتاج المعطيات التي تتيح إنتاج أو جعل الباحث قادراً على تحديد موضوعه وبنائه. وهنا أيضاً ربط للواقع بهوية أبناء الواقع أو الذين ينتجون هذا الواقع بتفاصيله. هنا تبدأ عمليات التحوّل في أساليب البحث ومراحله، ولا تعود محكومة بضرورات الموضوعية التي ينادي بها كثير من العلماء والباحثين.

ثم إن كلامنا هذا، وإن رُبط الواقع بالذين ينتجونه وبهويتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية... الخ، إلا أنه لا يغفل عن مبدأ وحدة الجنس البشري، والقيم الإنسانية المشتركة والوجود الإنساني بأصله. إن الفعل الاجتماعي داخل المجتمع ينتمي إلى الثقافي والديني والسياسي... الخ، لكنه لا يحدث انفصاماً لمجموعة من الناس عن مبدأ وحدة الجنس البشري وأصل وجوده وقيمه. إننا نحرص على تأكيد هذا الربط والحدوية البشرية في ظلّ تنوع في الهوية الاجتماعية. بمعنى أنّ الإنسان يأخذ مشروعيته الإنسانية من خلال هويته الإنسانية الجامعة وليس من خلال الهوية الاجتماعية والثقافية... الخ.

ب - الفرضية في البحث العلمي

معنى الفرضية: الفرض في اللغة عبارة عن التقدير والقطع والبيان، والفرض قطع الشيء بقطع الحكم، وفرض الخياط الثوب قطعه والفرض لغة الوجوب.

والفرض الذهني هو الذي لا يطابق الواقع ولا يعتد به أصلاً^(١). وفرضت الشيء أفرضه فرضاً وفرضته للتكثير: أوجبته، وفي القرآن الكريم «وفرضناها» فمن يقرأ بالتخفيف فمعناه ألزمتكم العمل بما فرض فيها، ومن قرأ بالتشديد فعلى وجهين: أحدهما على معنى التكثير إنا فرضنا فيها فروضاً، وعلى معنى بينا وفصلنا ما فيها من الحلال والحرام والحدود... وأصل الفرض القطع، والفرض والواجب سيان... وقيل الفرض ها هنا بمعنى

(١) الحسيني، أيوب بن موسى (أبو البقاء) - الكليات، معجم في المصطلحات والفروق

التقدير^(١). والفرض فكرة يؤخذ بها في البرهنة على قضية أو حلّ مسألة.

والفرض مصدر بمعنى المفعول، وتقال على كلّ فكرة أو موضوع أو قضية شرطية، بحاجة إلى تحقيق نظري أو ميداني أو برهان.

ذهب البعض من الباحثين إلى أنّ أصل الكلمة في الإنكليزية Hypothesis، وأنها مكونة من مقطعين Hypo ومعناه: دون الشيء أو «شيء أقل من»، الصحيح أنّ كلمة Hypo في العادة عند الإنكليز لا تأتي وحدها بل هي مكّلة أو أنها جزء مكّمل للكلام بمعنى «دون الشيء» أو «أقل من». مثلاً إذا قلت Hypoglycemia يعني معدلاً منخفضاً وهكذا، أما Hypothesis فهي كلمة واحدة وتعني الفرضية أي الفرض من قبل الأطروحة، أو ما دون الأطروحة. أما thesis وحدها فهي تعني فكرة، اقتراحاً، فرضية، وجواباً افتراضياً، مبدئياً، مقترحاً مؤقتاً، أو الأطروحة.

تمثّل الفرضية في البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الصورة الاجتماعية التي يقدمها الباحث أو القانون

(١) أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، دار صادر،

بيروت، بيروت ٢٠٠٣، باب حرف الفاء، مسألة الجزء الحادي عشر.

العام الذي يقدّمه عن الظاهرة، وفيه يحدد العلاقة التي يراها قائمة بين المتغيرات في الظاهرة، وعن طريق هذا الافتراض يحدد الباحث الوجهة التي يأخذها البحث.

كيف يحصل الباحث على فرضيته؟ ومن أين يأتي بها؟

لنبدأ بالسؤال الثاني: يأتي الباحث بفرضيته من الظاهرة التي يعاين؛ فمن خلال المشاهدة والاستقراء، يضع مقدّمات ونتائج يقصدها قصداً (الفروض). وضع هذه الفروض هو نوع من التقرير أو من الاستدلال المنطقي في صورة تجريبية، يقوم على جدلية حسابية معقدة تسمى حساب الاحتمالات. هذا الاستدلال هو في حقيقته استنباط، يتدرج من العام إلى ما هو أقل إلى الوقائع، ويلعب دوره في صوغ الفرضيات. وبهذا، فإن استنباط الفروض هو عملية لاحقة للمشاهدة والاستقراء من وجهتين: الأولى، لاحق بالنسبة إلى الحدس الحسي، إذ لا بد من معرفة العلاقة التي يراها الباحث بين الظواهر في المحسوس. والثانية أن الاستنباط يأتي بعد الترتيب المنطقي للاستقراء، أي للمعرفة التي تتجّه من الجزء إلى الكل.

عندما يتحدث أي باحث عن التجريب الذي ينطلق فيه من الفرضية، ينبغي أن يلتفت إلى أن أساس ما انطلق منه هو الاستنباط في صوغ الفرضية، ذلك لأن الاستنباط هو العملية الطبيعية

للتفكير الذي ينتج المعرفة. هنا، واقعة الفرضية ترتبط بالاستدلال الاستقرائي، أو «الاستنباط الاستقرائي»، أي الانتقال من الجزئيات التي وقع الباحث عليها ووضعها في نظام عقلائي متناسق إلى «قانون عام» يحاول الباحث من خلاله أن يقرب المعطى الواقعي من نموذج من الروابط يكون قابلاً للاحتساب، هذا التقريب هو نوع من الحوار الذي يجري بين النظام المفترض أو المفروض والواقع بما هو، والانتقال الذي يتم من الجزئيات إلى القانون العام أو النظام العقلاني المتناسق، هو استنباط يقوم به الباحث، مستنداً إلى الاستقراء بصورة أساسية؛ إنها عملية توليد وبناء وتكوين لفرض ما.

هكذا يبدأ الباحث عملية ابتكار عالم ممكن، أو ابتكار جزء من عالم ممكن، بغية مواجهته من خلال التجريب في العالم الخارجي، إنها مقابلة الوقائع المحسوسة، بالوقائع المفترضة، مقابلة النظام المفترض بالعالم الواقعي. إنه حوار بين المخيلة والواقع، يؤدي إلى الابتكار، هذا الابتكار هو الفرضية.

علمياً، الفرضية هي ما يتخيله الباحث حلاً لمعضلة ما. فهو عندما يقابل الواقعي بغير الواقعي، التخيلي بالواقعي، يخلق ويولد في ذهنه منظومة فكرية يحاول أن يحيلها إلى واقع، يعتبرها الواقع بعينه. هكذا تجدنا مرة أخرى أمام سؤال يتمحور حول الموضوعية، كيف نفهمها؟ وكيف صاغها الغرب؟ وماذا أراد منها؟ إن أياً من

الإجابات عن هذه الأسئلة قد يوضح وجهاً وقد يغفل عن أوجه الحقيقة الموضوعية ومعناها.

إجرائياً، يصور الباحث العالم تصوّرات ذهنية أو نظرية، عن طبيعة العلاقات بين المتغيرات، هذه التّصوّرات هي ما يمكن أن يعبر عنه بالفروض، فالفرض عبارة عن علاقة نظرية بين متغيرين. إن تحديد المتغيرات الرئيسة، ومن ثم تحديد العلاقات بينها في شكل فروض، تتم عادة بمقتضيات إطار نظري^(١).

قد يعدّ الباحث فروضاً رئيسية ثم فروضاً بديلة، وفي كثير من الأحيان يقبل الباحث بالفرض البديل بعد فشل الفرض الرئيسي، الفروض البديلة عادة يأتي بها الباحث من إشارات في البحوث السابقة أو من التفسيرات النظرية التي تم تطويرها.

صلاحية الفرضية في البحث في العلوم الاجتماعية والإنساني

ما عرفناه عن الفرضية أنها الصورة الاحتمالية التي يقدمها الباحث، أو أنها القانون العام الذي يقدمه عن الظاهرة، وأنّ وضعها هو نوع من الاستدلال بصورة تجريبية، وهو وضع نظام عقلائي متناسق يحاول الباحث من خلاله أن يقرب المعطى الواقعي من

(١) التير د. مصطفى عمر، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٩، ص ٣٢.

نموذج من الروابط يكون قابلاً للاحتساب. فهل تصلح الفرضية كما هي للاستخدام في البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ الجواب عن هذا السؤال يأتي من جواب عن سؤال آخر، من أين يبدأ الباحث الذي يعتمد الفرضية، في بحثه؟ إنه يبدأ من الفرض وليس من الواقع، أي إن الباحث ينطلق من الصياغة النظرية التي وضعها، لبحث في ما إذا كانت مقبولة أم لا، يذهب في بحثه إلى البرهنة، وهذا ما يعكس حالة الفهم لدى الباحث، ولا يعكس حركة الفهم لديه، فما هو هذا البحث؟ إنه ليس بحثاً في واقعة أو ظاهرة، إنه بحث في وجهة نظر، في رؤية وحكم وفروض مقصودة، هذا هو الجواب، إن الفرضية في هذه الحال لا تصلح في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تدرس الظواهر والوقائع، إضافة إلى ذلك، صوغ الفرضية يحتاج إلى عملية تنظيم الوقائع المبعثرة بنظام متكامل، أي إن الباحث يفترض جمود الظاهرة في هذه الحال، أو بكلام أدق، يعتمد الباحث إلى افتراض أنه يستطيع تجميد الظاهرة في لحظة معينة ولملمة وقائعها المبعثرة ووضعها في قالب أو نظام دقيق ومتناسق، وفي وضع كهذا، فإن الخطأ الجسيم الذي يكون قد وقع فيه الباحث، هو عدم وعيه للحركة الدائمة التي تتميز بها الظاهرة ووقائعها. عندما يخطو الباحث هذه الخطوة، ويضع

فرضيته، يستدعي هذا الأمر التجربة. هو يضعها استدلالياً، من خلال المشاهدة، وينتقل لدراستها تجريبياً.

إن ما يحدث هنا هو خلط بين البحث في المعطى الواقعي والبحث في الإطار النظري، هذه المسألة يمكن لها أن تكون صحيحة في العلوم الطبيعية، التي تتميز وقائعها بنسبة عالية من الثبات، كذلك فإن حركية هذه الوقائع بطيئة جداً لدرجة أنها تكاد تكون ثابتة. أما في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن الأمر مختلف، وهذه الثنائية بين المعطى الواقعي، والإطار النظري، يتيح فهمها إمكانية الاستنباط والاستدلال والانطلاق في البحث على أساس دراسة حركية الوقائع وليس الحكم عليها.

السؤال الآخر، ما الذي يطاله البحث؟ حين ننطلق به؟

لا بد من القول بأنّ البحث يطال الوقائع وليس إطاراً جامداً يتلقاها، وهذا الأمر يستدعي حواراً بين التساؤلات التي انبثقت من الإشكالية وبين الوقائع، حواراً داخل حبكة الفهم ومن خلالها، يؤمن الاستيضاح والتوضيح للكثير من الأمور، فما حاجة الباحث إلى الفرضية إذاً؟

إنها الضرورة التي انطلق منها علم الاجتماع، وانطلقت منها العلوم الإنسانية، إنها الضرورة التي انطلق منها هذا النظام الفكري أو النظام العلمي الموضوعي، والذي كانت انطلاقته

وكذلك حركته، لاتزالان نوعاً من التقليد والمحاكاة لأساليب العلوم البحتة، إنها الضرورة التي حكمت المواجهة بين العلم الإنساني والوعي الإنساني، والتي أوجدت العلاقة الثنائية، (باحث وموضوع)، ويتطلب ذلك إلغاء الوعي الإنساني، لأنَّ هذا الوعي كان ولا يزال يعتبر من ترسبات الفكر الديني.

لقد جعلت هذه الضرورة الوجود الإنساني جزءاً من الوجود الطبيعي العام ليصبح الإنسان نفسه موضوعاً للعلم. ولكي يدرس العلم هذا الإنسان، وفق إطار معين، ينبغي أن يحدث انفصام بين الوعي وغير الوعي. ارتكز هذا الأمر على نظرية تقول بأنَّ الإنسان لا ينكشف للإنسان بل ينكشف للعلم، وبقدر ما يمثل الإنسان عقلانية العلم، يكتشف الكامن وراء الوعي، أي ما يمثل فعلاً الحقيقة، الحقيقة التي تنتزع من وراء الوعي، هذا الانتزاع يقوم به أناس مختصون. السؤال هنا من هم هؤلاء المختصون، هل هم علماء أم أنهم منجمون؟... إنها عملية اكتشاف للحقيقة المغايرة للإنساني. إنَّ ذلك ينطبق على ميدان العلوم البحتة، فلماذا يطبق في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ إذا كان سرُّ الإنساني لا يكمن في الوعي مثلما يقول ليفي ستراوس، بل في الدماغ كمعطى فيزيولوجي، وظيفي، فمن أين جاء ستراوس بهذه المعرفة؟ هل أتى بها من هذا المعطى الفيزيولوجي؟

وإذا كان هذا المعطى متشابهاً وظيفياً بين كل الناس، لماذا لم يعرف كل الناس ما عرفه ستراوس؟

يقول أصحاب التمسك بالفرضية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالانتقال من الإشكالية إلى الفرضية، هذا الانتقال يمثل انتقالاً من المفاهيم النظرية إلى المفاهيم الإجرائية، نلفت انتباههم هنا إلى أنَّ الإشكالية نتجت من إشكال في الفهم، فكانت رؤية الباحث لما فهمه، وإبرازه لما لم يفهم أو لما أشكل عليه فهمه، إنها حبكة نظرية، تحمل مفاهيم نظرية. نعم؛ الفرضية ناجمة عن عملية استدلالية، إنها تصريح يقدّمه الباحث ويحدد فيه مسبقاً العلاقة التي يراها قائمة بين الظواهر في المحسوس، إنها كذلك استدلال نظري، كيف يكون بذلك الانتقال من الإشكالية إلى الفرضية انتقالاً من النظري إلى الإجرائي؟ إنه بلا شك انتقال من النظري المحتاج إلى تفسير وتوضيح وتحليل، إلى النظري المحتاج إلى برهنة. إنها عملية عكسية. الأول يُعنى بالظواهر في الميدان الإنساني والثاني يُعنى بالظواهر في الميدان الطبيعي، فلماذا الخلط إذًا؟

لنعد إلى صياغة الفروض. مرة أخرى، يعدّ الباحث فروضاً رئيسة ثم فروضاً بديلة، وقد يقابل كلّ فرض رئيسي بفرض بديل

أو أكثر؛ وعادة يقبل الباحث الفرض البديل بعد أن يفشل في قبول الفرض الأصلي.

هذا ما سبق أن قلناه وأشرنا إليه، ووجدنا أيضاً أن الباحث، يعد الفروض البديلة من إشارات وجدها في البحوث السابقة أو من التفسيرات النظرية التي تمّ تطويرها، بهذا يريد البحث أن يبرهن، يدحض أو ينقض أو يؤيد ما سبق أن جرى البحث به وبرهنته، (لأنه اكتشف بعد تحليل بياناته التي جمعها أنها لا تؤيد الفرض الرئيسي الذي وضعه، فآثر وقيل الفرض البديل)، في هذه الحال فما الذي يجري؟ إن ما يجري هو تكريس لمواقف مسبقة مضمرة، تحركها الفكرويات والمرجعيات، وتغلف بشكليات التلفيق العلمي وذرائع التأكيد أو الرفض المعقدة. إنه إقفال للباب أمام عمليات الإبداع والإنتاج العلمي الجديد، إنه فرض الأمر على الباحثين وطلاب البحث العلمي، وسوقهم في اتجاهات محددة فكرياً وعملياً، إذ يضطر الباحث للاستسلام العلمي، وهذا انقضاؤ على الوعي والقدرات والإمكانات المعرفية والفكرية وسجن لها في إطار الوظيفة الفيزيولوجية للدماغ. إن الباحث لا يحتاج في عدته إلى أكثر من الإشكالية الواضحة، وحسن طرح الأسئلة، والتساؤلات الناجمة عنها، ويكون لحقل البحث الإجابة.

في خلاصة القول، تمثل الفرضية حُكماً مسبقاً، إسقاطاً أي جواباً مسبقاً، احتمالاً مسبقاً، نظاماً عاماً... الخ. إنها نتيجة كانت جيدة يوماً في العلم، وأصبحت بالية في التاريخ، إنها لا تصلح في العلوم الإنسانية والاجتماعية. (وهذه وجهة نظر).

ج- الإشكالية في البحث العلمي

الإشكالية أو المسألية: مسألة - تمشكُل، Problématique،

Problematic، وهي من المسألة Probleme.

تدل المسألة على قضية نظرية قائمة أمامنا، يتعين حلها بطرائق الاستدلال والحسابات المحددة: رياضية، فيزيائية... الخ. وهي معضلة يصعب حلها. وتثير من حولها الجدل والنقاش. وهي قضية، وصعوبة، منها تشتق المسألية أو الإشكالية. والمساءلة والتمشكُل، أو الإشكال وهو صورة الشيء المخصوصة والمتوهمة، هو الالتباس الذي يلحق بالشيء أو الموضوع أو الظاهرة. وهو عملية صوغ المسأليات (الإشكاليات) في نسق مفهومي متماسك علمياً أو فلسفياً، ويعني التمشكُل التفهم، والاشتباه في أمر ما.

«إشكال» مصدر «أشكل»، أي التبس، «أشكل إشكالاً»، «وأشكل»

الشيء اختلط فيه، واختلط الفهم فيه وعليه، و«الإشكال» مصدر يعني الالتباس والغموض، «وإشكالي» صفة تعني معضلاً وملتبساً. والإشكالية لا تخرج عن هذه المعاني.

يخلط بعض الباحثين بين «الإشكالية» و«المشكلة»، «المشكلة» هي شعور بالصعوبات، وإحساس بها، هي عقبة لا بدّ من تخطيها وتجاوزها للوصول إلى هدف ما، وقد تكون اصطداماً بواقع لا نريده، بمعنى أننا نهدف إلى شيء أو نريد شيئاً ونجد خلافه، وهي في كلّ الأحوال تعني الأمر الصعب كثير الالتباس، المحتاج إلى حلّ، الجواب أو الحل الذي يعطى للمشكلة يستوجب أن يكون مقنعاً، وكثيراً ما نجد صعوبة في إيجاد حلّ علمي لها.

فيما «الإشكالية» تدلّ على جملة من المسائل التي يقدّمها علمٌ في سياق فكريّ معيّن. إنها قضية عامة تثير نتائجها الشكوك، ويمكن إيجاد حل علمي لها.

اشتقت «الإشكالية» في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لتوحي بمقارنة نظرية يتبناها الباحث في دراسته، ويمكن لها أن تكون مفتوحة على قدر ما تتبدل وتتغير معطيات المعرفة، ومقومات العلم^(١).

من خلال هذه المقاربة يطرح الباحث جملة من الأسئلة والتساؤلات، والتصورات.

ويمكن القول بأنّ الإشكالية هي كيفية مساءلة الظاهرة المدروسة.

(١) أنظر: خليل، خليل أحمد، مفاتيح العلوم الإنسانية، ص ٣٨٨. م. س.

هي معضلة تحمل الالتباس والغموض والتوهم. وتستدعي المساءلة. هنا معنى الإشكالية. إنها التباس يستدعي المساءلة، أي يستدعي البحث عن المعرفة، إنها إثارة القلق لدى الإنسان، وإثارة الحيرة والتوتر، وهي التي تدفعه للبحث. إنها علامة استفهام وتعجب معاً أو دليل على اشتغال الفهم والتفكير.

يترابط واقع تحديد إشكالية ما، مع تعيين موضوع البحث وتحديده؛ فهي إشكالية الموضوع الذي نبحث فيه وعنه وبه، وبذلك فإن اختيار الإشكالية وتحديدها، مرتبط بالعوامل والمؤشرات والأبعاد والمتغيرات والمؤشرات التي يعتمدها الباحث، والتي تشكّل بدورها المرتكزات الأساس في تعيين منهج البحث والمحطات والخطوات المنهجية المنوي اتباعها، وتحديد تقنيات البحث وأدواته.

- التعرف إلى الإشكالية

إن صوغ إشكالية ما، يتطلب وجهة نظر خاصة في النظر إلى الموضوع، ومعنى ذلك أن التعرف إلى الإشكالية يحتاج إلى رؤية ومعرفة، وبالتالي فإن أول مشكلة تواجهنا هنا هي المعرفة الخاصة، التي تكون لدى الباحث، كيف يقرأ؟ وكيف يفهم؟ وكيف يحلل ويفسر؟ اصطلاحياً، الإشكالية هي وجهة النظر والتساؤلات التي

يطرحها الباحث العلمي، حول ظاهرة ما، وهي قابلة لإيجاد أجوبة لها. هذه الأجوبة تأتي بالتدرج، وتكون جيّدة على قدر ما تكون الإشكالية والتساؤلات جيدة. وعندما لا تكون جيدة وغير جديرة وفضفاضة، وغير متحكّم فيها، تأتي الأجوبة على شاكلتها.

ينبغي أن يساعد الجواب الذي نحصل عليه (أو الأجوبة) على فهم الظاهرة أو جوانبها التي نبحت فيها أو عنها، ويساعد أيضاً على تفسيرها وتأويلها، أو أن يكون نقطة تدل على أننا عاجزون عن فهمها وتفسيرها.

ماذا يعني هذا الكلام؟ إنّه يعني أنّ على الباحث أن يتعرف إلى إشكالية بحثه من خلال فهمه للإشكالية وكشفه لوجودها بوساطة ما تجمع لديه من معطيات ومعلومات ناجمة عن الاستطلاعات والقراءات الاستكشافية.

هذا ما يميز الممارسة العلمية من الممارسة غير العلمية في البحث، وهذا ما يجعل ممارسة العلم يعي خاصية معرفية تسمح بالكشف عن وجه أو أكثر من وجوه الحقيقة أو الحقائق العلمية. إنّ فهم الإشكالية وما تغنيه، يضعنا أمام إمكانية كشفها والإجابة عنها بأفضل السبل، وهذا يعتمد على وعي الباحث ومعرفته، وحدود إمكانياته في إطار اشتغاله داخل حقل العلم، مثال على ذلك:

تختلف الإشكالية وطريقة تعيينها، باختلاف حقل العلم، فإذا كنا داخل حقل علم النفس مثلاً، ينطلق النظر إلى الموضوع من الجزء إلى الكل. تتم متابعة فردها لمعرفة الجماعة، وبذلك فإن الإشكالية تكون موضوعة أو مبنية على أساس النظر إلى الأجزاء حتى يمكن تشكيل حدود الفهم حول الكل.

فيما يختلف الأمر داخل حقول العلوم الإنسانية الاجتماعية الأخرى، إذ ينظر إلى المشكلة أو الظاهرة وما يحدث في داخلها، أو كيف تتحرك وتتبدل وتتغير، وهذا يعني النظر من الكل إلى الجزء، وعليه، فإن الإشكالية في هذه الحقول العلمية، توضع بالنظر إلى الظاهرة من الكل إلى الجزء.

ثم إنَّ الإشكالية ليست واحدة في حقل العلم نفسه، بمعنى أنَّ كلَّ ظاهرة أو كلَّ موضوع له إشكالية أو أكثر، باعتبار أن ليس باحث واحد هو الذي يمكن أن يبحث به، بل إن الموضوع الواحد أو الظاهرة الواحدة، يمكن أن تدرس من قبل أكثر من باحث وفي أوقات مختلفة. وكلَّ باحث له طريقته في التفكير، والفهم والميول، وكلَّ مدرسة فكرية ينتمي إليها الباحثون لها وجهة نظرها وطريقتها في رؤية الأمور، وكلَّ موضوع له عدة جوانب، وهذا يعني الاختلاف في البحث وطرائق المعالجة.

- معنى الإشكالية

غالباً ما يواجه الباحث في العلوم الإنسانية، مشكلة معنى الإشكالية. فيذهب مذاهب مختلفة في تعيين ذلك، ولهذا نجد كثيراً من الباحثين يقولون بأنَّ الإشكالية هي سؤال أو مجموعة أسئلة.

يأتي ذلك الالتباس والخلط في فهم الإشكالية من عدة أمور:
أولاً: يحصل خلط بين الإشكالية والمشكلة. فإذا كان الاعتبار أننا أمام مشكلة بحاجة إلى حلّ، فإن ذلك يجعلنا أمام سؤال عن كيفية حلّ المشكلة.

ثانياً: يحصل خلط بين الإشكالية والموضوع، إذ يظن البعض أنه بمجرد اكتشاف الموضوع فإنه حصل على الإشكالية، مثلما قد يظن أنه اكتشف موضوعه لأنّه وجد أمامه حدثاً ما أو قرأ عن أمرٍ ما.
عندما لا يعمل الباحث على بناء موضوع بحثه، فإنّه لن يصل إلى الإشكالية الجديرة بالبحث. وعندما يبني بحثه، عليه أن يعمل لبناء إشكالية البحث.

وعندما يُقدّم للباحث أو الطالب موضوع للبحث، فهو لن يستطيع بناء الإشكالية اللازمة والجديرة بالبحث، ولهذا كلّ، يذهب البعض إلى السؤال.

ثالثاً: عدم وعي معنى الإشكالية يؤدّي إلى عدم وعي القدرة على ممارسة الإشكالية وبنائها. فنكون أمام السؤال.

إن وعي هذه النقاط معرفياً، يسمح بالكشف عن المعنى في الإشكالية وعن معنى الإشكالية. فما هو هذا المعنى؟ إنه في الحقيقة يمثل نقطة التقاء بين الفهم والغموض، إنه الإشكال في الفهم، والالتباس الذي يحيط بفهم الظاهرة.

وهكذا، عندما ينظر الباحث إلى ظاهرة ما، فإنه يجد نفسه أمام جملة من المعطيات التي تكشف له وجهاً من أوجه الظاهرة أو عدة أوجه منها، فيما تغيب عنه أوجه أخرى.

وإذا كان هناك باحث آخر، أو عدة باحثين ينظرون إلى الظاهرة نفسها، فإننا سنكون أمام عدة طرائق للفهم والكشف، وعدم الفهم والغموض، ولهذا نجدنا أمام إشكالية البحث. إنها إشكالية لأنها تعني أنّ هناك أكثر من غموض وأكثر من التباس لدى عدد من الباحثين، إنّها ما استشكل فهمه والتبس.

إنّ كلّ رؤية لكلّ باحث تملك أو ينبغي أن تملك مبررات وجودها، وجدارتها، رغم أنها يمكن أن تتعارض وتختلف مع غيرها في معظم الأحيان.

عموماً، فإن الإشكالية تعني جملة من المسائل التي تقدم في سياق فكري معين، بعد المشاهدة والملاحظة للوقائع واستقراءها

عملياً أو تجريبياً، وبعد القراءة الاستكشافية حولها، وكذلك فحص وقراءة النظريات والإشكاليات السابقة المتعلقة بموضوع البحث ونواحيه.

- صياغة الإشكالية

يرتكز اختيار الباحث للإشكالية على اعتبار أنها أهم مراحل تعميم البحث العلمي، وتشكل مرحلة مفصلية في المسار المنهجي للبحث. إنها تلخص وتقدم الإطار المنهجي والتوجيهي للحل، وتعطي الموضوع الحدود اللازمة، وتناقش جوانبه الرئيسة.

يتم بناء الإشكالية وصياغتها أساساً على ضوء ما يتم الاطلاع عليه في مجال الموضوع المعني في البحث، مثلما ورد سابقاً؛ من خلال:

- ١- تجميع معلومات بوساطة تقنيات مثل الملاحظة والمقابلة، وتلك عمليات استكشافية أولية.
- ٢- يستفيد الباحث من المعلومات والمعطيات التي يحصل عليها من المراجع والأبحاث والكتابات المتعلقة بالبحث أو التي تقارب موضوعه بطريقة ما.
- ٣- يستفيد الباحث من الإشكاليات التي وضعت سابقاً إلى جانب وجهات النظر حول الموضوع.

٤- يعمل الباحث على تطوير وتوضيح المعلومات المستقاة من الأبحاث والمراجع.

٥- يذهب البعض إلى أنَّ الحدس العلمي يلعب دوراً مختصر الخطوات الشكلية أحياناً، لدى العالم المزود بقدرة عالية على التجريد.

في المحصلة، إن ما عرفناه عن الإشكالية حتى الآن، يفيد أنها تعكس حالة الالتباس في الفهم لدى الباحث، وبالتالي، فإنها تدفع باتجاه تحريك عمليات التفكير للبحث عن المعرفة والفهم، إنها وبكل بساطة تعكس حركة الفهم.

ما الذي نعنيه بهذا القول، إنها تعكس حركة الفهم؟

إنَّها تدفع نحو البحث عن فهم حركة العلاقات والتطورات التي تُحدث تبدلاً وتغيّراً داخل الظاهرة، وكيف تؤثر وتتأثر، وكذلك بين أبعاد المفاهيم ومكوناتها وعناصرها، وهذا يعني أننا أمام مقارنة الموضوع من خلال محاولة الفهم بين ما هو محسوس وما هو غير محسوس، ما هو متحرك وما هو محمول، وما يربط بينهما هو الحكم، هذا الحكم هو بحاجة إلى إثبات، أي إلى تعليل، هذا التعليل لا يحصل إلا بالاستناد إلى قاعدة علمية أو منهجية علمية. هنا لا يصبح هذا الحكم معللاً إلا من خلال العمليات البحثية، وبالتالي يبقى إشكالاً إلى أن يصبح حكماً.

في هذا الإطار نفهم بعمق وبصورة أوضح حقيقة الجهد العلمي وأساليب البحث العلمي، بمعنى ما أن يبدأ الباحث بالجهد لبناء موضوعه، فإنه يعمل على مقارنة هذا الموضوع بعد أن يحصل على المعلومات اللازمة، هذه المعلومات أوجدت إشكالاً في الفهم لديه، يمتاز هذا الإشكال بفهم أوجه وعدم فهم أوجه أخرى، تدفعه إلى مقارنة الموضوع على أساس هذا الإشكال.

هكذا فإن المعلومات التي أوجدت الإشكال تدخل في أساس تشكّل الظاهرة أو صيرورتها وتطورها، ومنها أو معها يتشكل نظام يسيّر الظاهرة، هذا النظام قابل للتعديل ويمكن تعديله فيما بعد.

إن ما يظهر لنا وما نعلمه عن الظاهرة مما انكشف أمامنا لا يمثل الظاهرة ولا يفسرها، بل إن هناك ما لم ينكشف ولم يظهر وكذلك هناك ما ظهر ولم نفهمه، لذلك كان البحث، وهذا ما يدعو إلى صياغة إشكالية البحث، إنّه الالتباس الذي أدى بنا إلى التساؤل، إنّه يقيّم العلاقة بين ما هو معلوم من الظاهرة وما هو غير معلوم. المعطيات التي جمعناها تعكس صورة عن وضعية للظاهرة، لكنها لا تعكس كلّ صورة الظاهرة وتظهر جوانب من العلاقات والحراك الاجتماعي والأدوار والروابط. ذلك لا يُقدّم الظاهرة بوضعيتها الكاملة. الفكرة التي نتعرض لها هنا، هي أنّ الباحث يبدأ بتكوين فكرة أولية حول الظاهرة، من خلال المعطيات المحسوسة

التي توصل إليها، لكنه لن يتمكن من الإحاطة بالظاهرة إلا بعد أن يحصل على إجابات لما هو غامض وغير مكشوف وغير مفهوم بالنسبة إليه، وهذا ما يجعله بحاجة إلى صياغة إشكاليته التي تحدّد له نقاطاً ملتبسة وغامضة أشكل فهمها. وهذا ما يناقض أقوال بعضهم بأنّ المعطيات المبعثرة تقدّم نفسها أمراً بديهياً، إنّها لا تقدم نفسها، إنه يبحث عنها، ما التقطه أولاً، كان بفعل ملاحظته، وانتباهه، لأنّ هذه المعطيات عينها قد لا تكون محطّ اهتمام آخرين غيره. في هذه الحال يعني أنّ إرادة الباحث ودقة ملاحظته هي التي التقطت المعطيات الأولية، وهي التي جعلته يسعى إلى التقاط المزيد منها ويقرر البحث فيها وعمّا التبس عليه وأشكل، وأن يضع الأسئلة والتساؤلات حول ما يريد أن يعرف ويعلم، لتكون لديه صورة ما عن الظاهرة.

ليس الأمر هنا ظاهرياً، إنه فعلي ومعبّر، ثم إنّ اللغة دوراً قوياً في هذا الفعل، إذ إن قول الباحث لم أفهم أو أريد أن أفهم أو لماذا أو كيف... الخ تؤدّي به إلى ممارسة فعل البحث، والعمل على إنجازه. وهذا تعبير عن الوعي الذي ينبغي أن يتميّز به الباحث، وتعبير عن قدرته على الفعل والبحث.

تشارك المعطيات التي قام الباحث بجمعها وما حصل عليه من خلال المراجع والأبحاث في إيجاد تساؤلات لديه وفي تمثيل

دلالات متعددة، إنها تملك قوة الإيحاء وخصوبة إنتاج التساؤلات، حينئذ يصار إلى تبلور فكرة وصياغة إشكالية، يذهب الباحث في بحثه للإجابة عنها وعن تساؤلاتها وكشف ما هو غامض فيها.

بعض الباحثين يذهب إلى أنَّ الإشكالية غير كافية في البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، من أجل البحث، بل إن هناك أسئلة يجب الإجابة عنها، تتعلق بالمكونات والعناصر والأبعاد والعلاقة فيما بينها داخل العلوم، قبل النزول إلى الحقل لتحديد كيف يدرس الموضوع.

بمعنى أن نوجد نظاماً متكاملاً من العلاقات بين المتغيرات والمعطيات مستنداً إلى قواعد بسيطة ذات علة كافية، تكسبه صفة التناسق والتكامل والبدئية، ليكون قادراً ليس فقط على تفسير ذاته، بل على تفسير غيره من النظم، وبكلام أدق إدخال ما يبدو مبعثراً من المعطيات والمتغيرات في نظم محسوبة، تحتاج إلى التعليل والإثبات، أو الإنكار؛ إنها ضرورات الموضوعية، وهنا يكمن معنى الفرضية.

يصعب التسليم بذلك، عندما نكون أمام ظاهرة إنسانية، تحمل الكثير من المعطيات والعلاقات والروابط والحراك. إن الشيء المهم هنا، هو أنَّ ما لم يتمكّن الباحث من فهمه وكشفه في العمليات الاستكشافية يدفعه إلى البحث، هذا الأمر هو في مقابل

أشياء ومعطيات انكشفت لكنها مثل تلك التي بقيت غامضة عرضة للتبدل والتغير والصيرورة، بمعنى أنها قد تتحول في لحظة ما إلى حال من الغموض، لماذا على الباحث أن يجمدها داخل نظام معين؟ لبحث كيف يبرهن أن ينكر؟ وهو قد أشكل عليه الفهم نتيجة للتبدل والتغير، وهل يستطيع أن يفترض هذا النظام لو لم يلتبس عليه الأمر، إنه لا يستطيع تجاوز ذلك، وإنّ هذا الالتباس يعينه في تحديد ماذا ينبغي أن يبحث. إذ إن لجوء الباحث لوضع هذا النظام الافتراضي، الذي يعطي ما يمكن أن نسميه إجابات مسبقة، هو تجاوز للبحث العلمي، إذ ليس على الباحث أن يجيب عن أسئلة البحث قبل البحث، وليس المطلوب من الباحث امتلاك إجابة قبل البحث، بل المطلوب منه النزول إلى الحقل والبحث، هنا ينتقل الباحث من «الالتباس في الفهم» إلى حال «حركة الفهم».

- أهم خصائص إشكالية البحث:

١- قابلية الإنجاز: إذ لا معنى لوضع إشكالية مهما كانت أهميتها، وهي غير قابلة للإنجاز أو المعالجة، أو أنّ الباحث لا يمتلك الآليات اللازمة، ولا يمتلك المقدرة على البحث والمعالجة. وقابلية الإنجاز تتطلب من الباحث تحديد نطاق بحثه قدر الإمكان.

٢- الأهمية: يرتبط هذا الأمر بأهمية الموضوع، فإذا لم يكن للموضوع المدروس أهمية معتبرة، يعني ذلك أنّ هناك هدراً

للمطاقة والوقت والإمكانات، وكلما شعر الباحث بأهمية بحثه، كانت حماسته أكبر، وكلما أحسَّ أنَّ الأهمية أقل تراجعَت الدافعية لديه.

- أسئلة تساعد على ضبط الإشكالية:

أ - معيار القابلية

- هل تمَّ تحديد الإشكالية على نحو يسمح بالتحقق العلمي منها؟
- هل تساهم الإشكالية في ضبط الموضوع؟
- هل يمتلك الباحث الميزة اللازمة لإجراء البحث انطلاقاً من وضع الإشكالية والعمل على تحقيقها علمياً؟
- هل لدى الباحث الاهتمام الكافي بالبحث؟
- هل تتوافر لدى الباحث الإمكانيات اللازمة والوقت الكافي لإنجاز عمله؟
- هل تمَّت صياغة الإشكالية على نحو يراعي أخلاقيات البحث العلمي؟

ب - معيار الأهمية

- هل يتوقع أن يساهم تناول الإشكالية في تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية؟:

- ١- تطوير المعرفة في إطار الاختصاص العلمي.
- ٢- تطوير نظرية ما في الاختصاص.
- ٣- تعميق مستوى الفهم لنظرية ما.
- ٤- تطوير المنهجية البحثية.
- ٥- تقييم ممارسات أو سياسات معينة.
- ٦- تصحيح مسار معرفي معين.^(١)

في الختام وبالعودة إلى وضع موقع الإشكالية في إطار الزمان والمكان المحددين لموضوع البحث وموضوعيته، يجب الإقرار بأمرين:

- ١- تاريخياً، إن الإشكالية هي الوريث النظري والتطبيقي للفرضية، بعد قرنين من الزمان، بين نشوء النظريات الحديثة في علم النفس والاجتماع وبين ثورة المعلوماتية والرقم.
- ٢- مكانياً، إنها تعبّر عن حركة التحرر الفكري الاجتماعي، إنها تعبير عن حركة الوعي، وعن انفتاح الميدان المعرفي وانتقاله من المركز الغربي إلى فضاء العالم الإنساني.

(١) راجع: جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيرى كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس: دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٩ ص ٤٢.
وراجع: جمال الخطيب، إعداد الرسائل الجامعية، دليل علمي لطلبة الدراسات العليا؛ دار الفكر، الأردن ٢٠٠٦م.

الخاتمة

يمثل إنتاج المعرفة، الحال الأرقى والأكثر أهمية في حياة المجتمعات، بها ومن خلالها يحدث التطور والتعبير والابتكار والإبداع. هذه المعرفة المنقسمة تلقائياً، قبلية وإنتاجية، تعبّر عن الإمكانيات التي يمتلكها الإنسان في مقابل غيره من الموجودات. وإذا كانت المعرفة القبلية تكاد تكون واحدة لدى كلّ الناس، يعبرون عنها بأفعال وردّات أفعال تبدأ من اللحظة الأولى للولادة، وتمكّن من التعبير عن الدهشة والتعجب، فإن هذه المعرفة تتيح الانطلاق نحو المعرفة بقسمها الثاني، المعرفة المنتجة، إنها تدفع نحو إنتاج المعرفة. مجرد الدهشة والتعجب اللذين يحدثان لدى الإنسان تنطلق الأسئلة والتساؤلات، وتنطلق عمليات البحث والتنقيب والتمحيص والاستدلال والاستقراء والاستنباط بطرائق عادية وبطرائق علمية.

كان الإنسان ولا يزال باحثاً، يكتشف ويفهم ويدرك ويعرف، ويراكم تلك المعرفة. لقد تمكّن من خلال المعرفة من الانتقال تدريجاً خلال مراحل التاريخ في عمليات التطور الحضاري والفكري والتكنولوجي، إلى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم. تميزت المعرفة بكونها علمية وغير علمية، كلا المعرفتين مكنتا المجتمع الإنساني من التغير والتطور. إلا أن المعرفة العلمية، لعبت دوراً كبيراً في سلطنة الإنسان داخل الطبيعة وعليها، وجعلته متحكماً في كثير منها.

احتاجت هذه المعرفة لتمكّن الإنسان من ذلك، إلى منهج علمي، تعمل وفقه في ميادين البحث؛ فإدراك الظواهر الطبيعية والإنسانية والحقائق الرياضية وبراهينها، ممكن بوساطة مناهج واتجاهات في التفكير والبحث.

لقد ذكرنا في كتابنا السابق مركبات التفكير ومناهج البحث العلمي، «إن استخدام المنهج هو الذي يجعل العلم قادراً على الإجراء التنظيمي وتحقيق النظام...»، وذكرنا أنه «مع وجود الإنسان وجد العلم الإنساني، فقد بدأت لحظة وجوده أعمال البحث والتفكير والتفكير والتساؤل والتفلسف والكشف والتعرف والتوصيف والتوظيف والتصنيف، وأحدث خلال تاريخه سلسلة من التطورات وأشعل العديد من الثورات العلمية التي نقلت البشرية من حال إلى حال».

لقد وضع منهج البحث أو وضعت مناهج البحث في الإطار العملي قبل أن تصاغ في الإطار النظري منذ أن بدأ الإنسان عمليات البحث والكشف والتعرّف...، ولم تصنف المناهج ولم تعرف أنها مناهج بحث بالمعنى المعاصر، بل كان يعرف أنّ لكل طريقته في البحث والمعرفة إلى أن عُرِف المنطق من قبل أرسطو، وعُرِف المنهج على يد راموس وزاربيلا في القرن السادس عشر، وشاع استخدامه في كتابات فرنسيس بيكون ورينيه ديكارت...

لقد كان لهذا المنهج أسس معرفية، جعلته قادراً على تسجيل التقدّم الكبير في حياة الإنسانية منذ القرن التاسع عشر، أي منذ الانتقال إلى مرحلة الحداثة وما بعدها وما بعد الحداثة، والعولمة ومرحلة التفكيك والتذير.

إن هذا المنهج مكّن البحث العلمي من عبور مراحله ومحطّاته بميزة تحمل في ذاتها مجمل القدرات الإنسانية، إنها مسألة حيوية في العلم، القدرات الإنسانية الباحثة من خلال المنهج العلمي، تطوّر العلم وتكشفت أوجهه، وثار العلم، إنه الوعي الإنساني المتحرّك بحركة العقل الإنساني.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- ١- إبراهيم، عبدا لله: علم الاجتماع (السوسيولوجيا)، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ٢- أبو الفضل، جمال الدين محمّد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، دار صادر، بيروت ٢٠٠٣م. (معجم).
- ٣- التير، د. مصطفى عمر، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٩م.
- ٤- الخطيب، جمال، إعداد الرسائل الجامعية، دليل علمي لطلبة الدراسات العليا، دار الفكر، الأردن ٢٠٠٦م.
- ٥- الخولي، د. يمنى طريف، فلسفة العلم في القرن العشرين، الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، كانون الثاني ٢٠٠٠، ضمن سلسلة «عالم المعرفة» العدد رقم ٢٦٤.
- ٦- الفندي، د. محمّد ثابت، فلسفة الرياضة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٩م.
- ٧- القريمي الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، (أبو البقاء)

الكليات، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات ذوي القربى، إيران، قم، ١٠٩٤ هـ. (المعجم).

- ٨- القرآن الكريم، سورة الحجرات.
- ٩- جابر، عبد الحميد جابر، وأحمد خيرى كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٩م.
- ١٠- جمعة، زكي، مركبات التفكير ومناهج البحث العلمي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٥م.
- ١١- خليل، خليل أحمد، مفاتيح العلوم الإنسانية، دارالطليلة، بيروت، ١٩٨٩م. (معجم).
- ١٢- خواجه، د. أحمد، أوهام المؤلفات بين العلوم والإيديولوجيا، مجلة الفكر العربي، العدد ٥٥، كانون الثاني وشباط ١٩٨٩م.
- ١٣- ستراوس، كلود ليفي، مقالات في الإناسة، ترجمة، د. حسن قبيسي، دار التنوير، بيروت، بدون تاريخ.
- ١٤- فضل الله، د. مهدي، مدخل إلى المنطق (المنطق التقليدي)، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٥م.
- ١٥- محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦م.
- ١٦- منيمنة، د. جميل، المنهج المعاصر، مجلة الفكر العربي، العدد ٥٥، السنة العاشرة، كانون الثاني وشباط ١٩٨٩، معهد الإنماء العربي.

- ١٧- و. بودون، وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة د. سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، بيروت الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م. (معجم).
- ١٨- هيدغر، مارتن، مبدأ العلة، ترجمة د. نظير جاهل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١م.
- ١٩- ويمر، روجر، ودومينيك جوزيف، مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو إصبع، وفاروق منصور، المنظمة العربية للترجمة، البصرة وبيروت، حزيران ٢٠١٣م.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Claude riviére, l'objet social, op.cite .
- 2- Hassan hamali, théologie et anthropologie, in renaissance du monde. Arabe, colloque, Genève, 1975.
- 3- Jean- Francois Lyotard, L'Enthosiasme, Editions. Galilee.
- 4- La guizaine litteraire, Mai 1966.
- 5- Lazarsfeld, Paul, Qu'est-ce que La Sociologie, Gallimard, Paris, 1970.
- 6- Marcel Mouss, Essais de Sociologie, Minuit. Paris, 1968.
- 7- Paul Feyerabend, contre la methode, Editions du seuil, 1979.
- 8- Pierre bourdieu, Choses dites, Minuit, 1987.
- 9- Pierre bourdieu, Reponses, Seuil. Paris, 1992 .

يحاول هذا الكتاب مناقشة أهمية المعرفة، والتفكير العلمي، ويذهب إلى نقاش موضوعة الموضوعية، وعلاقتها بالمعرفة العلمية، في محاولة لفهم كيفية اشتغال البحث العلمي، في العلوم الإنسانية والاجتماعية، استناداً إلى الفكر العلمي الحديث، المنطلق من مبدأ الضرورة التي أحتاجت في مواجهتها (المواجهة بين الفكر العلمي الحديث والفكر الديني، منذ انطلاقة الثورة الفرنسية)، إلى إبعاد الوعي الإنساني، أي إيجاد انقسام إنساني، بين إنسان موضوع للعلم وإنسان يبحث فيه، جعل الإنسان الأول موضوع العلم، شيئاً جامداً، الإنسان الفرد والجماعة، حتى يتمكن الإنسان الآخر (مفهوم التميز) من درسه. الثاني جعله بلا وعي، وكان عليه أن ينطلق من واقع أنه يمتلك دماغاً فيزيولوجياً وظيفياً يتحرك من خلاله في البحث، إنه ضرب الإنساني بالإنساني، وتحويله إلى أشياء مخصصة، لأناس مخصصين، علماء منجمين، يفرطون في القطع والحكم باسم العلم الإنساني الاجتماعي الذي لم يمتلك مشروعيته العلمية حتى الآن.

الدكتور زكي حسين جمعة، لبناني من مواليد ١٩٦٧، علي النهري - رحلة البقاء.

- حائز شهادة دكتوراه من الفئة الأولى في العلوم الاجتماعية.
- عمل مديراً للدراسات في المركز الإحصائي الاستشاري.
- عمل مستشاراً لوزير الشؤون الاجتماعية.
- أستاذ العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي ومنهجيات البحث العلمي في الجامعة اللبنانية.
- كاتب وباحث.

من أهم مؤلفاته:

- بيروت بين الانفتاح والانغلاق، اتحاد الكتاب اللبنانيين، ٢٠٠٨ م.
- تدافع العقول، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٢ م.
- مساهمات في التنشئة الاجتماعية، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٣ م.
- مركبات التفكير ومناهج البحث العلمي، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٥ م.

ISBN 978-614-432-497-4



9 786144 324974